



في حوار مع البروفيسور
أوليفيه دي شوتر



يجب أن تحترم الاتفاقات التجارية
الحق في الغذاء

النهج الديمقراطي العمالي
يتضامن مع الشعب السوداني
ويندد بكل التدخلات الامبريالية

2 والرجعية والصهيونية

6 الجبهة الاجتماعية المغربية ومهام
تأطير النضالات الشعبية

11 الحزب الشيوعي السوداني
يدعو للحفاظ على وحدة الشعب
ووحدة البلاد

12 قضايا النساء كأداة للاعتقال السياسي
أسلوب قمع جديد للسلطوية

النلاء الوجه الآخر لغياب السيادة الغذائية وللتبعية



كلمة العدد

الاستمرار وتحدي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

القمع بفعل النضالات التي خاضها شعبنا من أجل الديمقراطية، واشتداد الضغط الدولي على النظام المخزني، الذي دخل، نتيجة ذلك منذ بداية التسعينات، في مناورات سياسية يرمي من ورائها إلى التظاهر بإجراء إصلاحات ديمقراطية ولكن دون التفريط في الجوهر المخزني للدولة. وفي ظروف ذاتية تمثلت في قناعة الانخراط العلني في العمل السياسي للمساهمة بشكل أكثر فعالية في نضال شعبنا من أجل التحرر والديمقراطية وفتح الطريق لبناء المجتمع الاشتراكي.

وفي تأكيد على الخط السياسي، تستمر التجربة وهي تمارس النقد والنقد الذاتي عمليا في اتجاه احتضان مختلف التجارب النضالية التي تبدها الجماهير الشعبية وفي قلبها نضالات العاملات والعمال في المصانع وفي الضيعات الفلاحية. فضلا عن الدروس التي ألهمتها حركة 20 فبراير المجيدة وما تلاها من حركات شعبية في المدن والقرى والمداشر... كلها تجارب يعمل حزب النهج الديمقراطي العمالي على استجماعها وإعادة صياغتها في تجربة وحدوية جديدة ترتقي إلى الانتقال من النضالات الفئوية والعفوية إلى مستوى نضال طبقي واحد وموحد موجه ضد النظام السياسي وكتلته الطبقية السائدة. وفي هذا السياق توفيق المؤتمر الخامس بشكل كبير في توضيح أطروحاته بتبني المرجعية الماركسية اللينينية وفي خلق وابداع ذلك الربط المنهجي المطلوب بين السيرورات... فتوجه رأسا إلى الإعلان ثم إلى النداء:

- إعلان الدخول عمليا في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؛

- التوجه ببناء مفتوح إلى المناضلات والمناضلين الماركسيين المؤمنين حقا بضرورة بناء الحزب كمعبر سياسي عن طموحات الطبقة العاملة وعموم الكادحين، استجابة للطموحات والملتزمات الناتجة عن حوارات مشتركة منظمة في موائد مستديرة مع بعض المكونات الماركسية وكذا مع بعض الفعاليات التي تقود نضالات شعبية هامة في العديد من المناطق المهمشة.

هي إذن، مسيرة نضالية واعية بواقع محلي مركب ومعقد في ظل نظام القمع والاستبداد. لكنها أيضا تجربة تحتضنها إرادة الأمل والعمل لنساء وشباب وقيادات مخضمة تتحدى وتؤمن بمستقبل واعد في وطن الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، وفي عالم السلم والسلام وتضامن الشعوب.

يوم 15 أبريل 1995 كان الميلاد، فكانت الانطلاقة المتجددة لتجربة نضالية وسياسية تشق طريقها بإصرار بين الصعاب. هو اليوم الذي يخلد فيه حزب النهج الديمقراطي العمالي ذكرى التأسيس وهو يحاول أن يصل ما انقطع بين الماضي والحاضر ويستشرف آفاق الأمل في التغيير بالتنظير وبالممارسة السياسية التي تقرأ تطورات الصراع الطبقي في المغرب، في إطار البحث الجماعي عن بناء قوة يسارية كفيلة بتعديل ما اختل في موازين القوى.

صحيح أن جزءا من تجربة الحركة الماركسية اللينينية قد تحول، وقد يكون اندثر. لكن الجزء الحي من تجربة نفس الحركة، المتمثل في تجربة منظمة إلى "الأمام" التي لم تنته ولم يتم الإعلان عن حلها... لا شيء سوى لأنها جزء من تجربة تاريخية لنضال شعبنا بأكمله ساهم بهذا القدر أو ذاك في مواجهة السياسات الطبقية للنظام القائم وحمولات القمع والتقتيل، الاختطاف والنفي والاعتقالات السياسية...

ومن المثير جدا أن تتواضع تجربة التأسيس للنهج الديمقراطي في سياق مسلسل تجميع اليسار الذي لم يكتب له النجاح لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فتكتفي باعتبار "النهج الديمقراطي شكل من أشكال الاستمرارية للحركة الماركسية اللينينية عموما ومنظمة إلى الأمام على وجه التحديد" بما يعني أنه من حق أي تجربة أخرى قد تكون مقبلة على تنظيم ذاتها، أن تعتبر نفسها هي أيضا شكلا آخر للاستمرارية. ما دام هناك اختلاف مشروع في التقييمات والقراءات المسؤولة لهذه التجربة الاستثنائية من التاريخ السياسي لبلادنا.

لقد استحق النهج الديمقراطي أن يحمل شرف هذه الاستمرارية بالنظر إلى امتداد تجربة 27 سنة قبل الإعلان عن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة خلال المؤتمر الأخير في يوليو من هذه السنة. تجربة مقاومة وصمود أطرها والوفاء للأطروحة المرجعية التالية:

"يمثل النهج الديمقراطي امتدادا للحركة الماركسية العالمية التي أطلقها ماركس وإنجلز، والتي قدمت ملايين الشهداء من أجل تحرر وتقدم الإنسان وناضلت ولا زالت تناضل في كل بقاع العالم ضد همجية الرأسمالية ومن أجل بناء الاشتراكية في أفق الشيوعية، وهو شكل من أشكال الاستمرارية السياسية والفكرية للحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة منظمة إلى الأمام، وقد تشكل في ظل ظروف موضوعية تميزت بانفتاح ثغرة في جدار

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تدين الاقتتال بين الجيش السوداني وميليشيات الجنجويد وكل التدخلات الأجنبية في شؤون السودان

تتابع الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب بقلق كبير، الصراع المسلح الذي اندلع يوم 15 أبريل 2023 بين الجيش السوداني بقيادة البرهان وبين ميليشيات الدعم السريع المعروفة بالجنجويد بقيادة حميدتي في عدة مناطق من السودان.

مناطق السودان.

إن الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

1. تدين الاقتتال بين الجيش وميليشيات الجنجويد وما نتج عنه من ضحايا في صفوف المدنيين العزل وتعبر عن تضامنها مع الشعب السوداني.
2. تطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار وحماية حياة المواطنين والمواطنات.
3. تدين تدخل القوى الأجنبية التي تزايدت أطماعها للظفر بثروات السودان السطحية والباطنية، ومؤامراتها لإدكاء نار الصراعات الداخلية وتعميق الانقسامات داخل القطر السوداني الشقيق.
4. تحيي عاليا القوى الوطنية والثورية التي تناضل من أجل تحرير الشعب السوداني من قبضة النظام الاستبدادي العميل للامبريالية والرجعية والصهيونية.

الرباط في 17 ابريل 2023

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع الشعب السوداني ويندد بكل التدخلات الامبريالية والرجعية والصهيونية

خلال الأيام الأخيرة، اندلعت مواجهة مسلحة بين جناحي العسكر في السودان (الجيش وميليشيات الجنجويد) في عدة مناطق مما يندرج بتعرض حياة الجماهير الشعبية إلى خطر داهم. من المعلوم أن هذا الصدام هو نتيجة استمرار جنرالات العسكر وحاكم الجنجويد في الانقلاب على الثورة التي أطاحت برأس النظام الديكتاتوري ورفض الاستجابة لمطالب الثورة السودانية المتمثلة في إرساء أسس نظام مدني ديمقراطي هدفه تأسيس سلطة الشعب واستفادته من خيارات الوطن على قاعدة شعارها "حرية، سلام، عدالة، مدنية". إن هذه المواجهة تتم بدعم مباشر من القوى الأجنبية لهذين المكونين الرجعيين للاستيلاء على الثروات الهائلة التي تزخر بها أرض السودان وينذر بحرب أهلية تعرض حياة ووحدة الشعب السوداني للخطر الداهم.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بالمغرب، إذ يتضامن مع الشعب السوداني الشقيق وثورته المجيدة بقيادة القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني، يعلن عن:

- إدانته لهذا الصراع المسلح الذي يستجيب لأطماع القوى الأجنبية التي تساهم في تعطيل استكمال المهام الثورية المسطرة من طرف قوى التغيير الجذري ولجان المقاومة.

- مطالبته بوقف إطلاق النار بين الجناحين العسكريين وتسليم مقاليد الحكم إلى حكومة مدنية، وحدها الكفيلة باستكمال مهام الثورة، وتحرير الشعب السوداني من توالي الأنظمة الشمولية العميلة للقوى الامبريالية والمحاور الرجعية الإقليمية.

- تحيته للقوى الوطنية والثورية ولجان المقاومة على صمودهم البطولي أمام كل المحاولات المتعددة التي تستهدف إضعاف ثورة شعب السودان والانتفاف على مطالبها.

- مناشدته لكل القوى التقدمية والمحبة للسلام لدعم الثورة السودانية وفضح كل التدخلات الامبريالية والرجعية والصهيونية في شؤون الشعب السوداني الشقيق.

المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي
الرباط 17 ابريل 2023

أحزاب والمنظمات تقدمية تتضامن مع الشعب السوداني وتدعو لوقف الاقتتال وكل أشكال التدخل الخارجي

دخلت الأوضاع في السودان منعرجا خطيرا منذ فجر يوم 15 أبريل بانفلاق نزاع مسلح بين قطبي السلطة الفعلية ممثلة في رأسي الجيش وقوات الدعم السريع وهما اللذان تربعا على مفاصل القرار منذ إسقاط الدكتاتور البشير من قبل الثورة الشعبية السودانية. ويأتي هذا النزاع المسلح نتيجة لمسار صراع معلن وخفي مدعوما من قبل الأوساط التطبيقية والسياسية المحلية الأكثر رجعية وارتباطا بالأحلاف الإقليمية العميلة والفسادة. ورغم يقظة الشعب السوداني وقواه الثورية بالقدرة على الاستمرار في الميادين وصياغة المواقف والتكتيكات والرؤى الأكثر تعبيرا عن استحقاقات الثورة ووفاء لها، فإن هيمنة معسكر الثورة المضادة وعلى رأسه المؤسسة العسكرية التي كانت أداة البشير وكل الأنظمة الرجعية السابقة له لازالت تحرم الثورة من التقدم والشعب من التحرر وبناء الدولة المدنية الديمقراطية القادرة وحدها على توحيد السودان ومكوناته المتعددة.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه والتي تتابع بانفعال كبير تطورات الأوضاع في السودان الحبيب:

- تدين هذا المنعرج العنيف والإرهابي والذي لا مصلحة للشعب السوداني فيه، وتدعو إلى الإيقاف الفوري لصوت الرصاص وعودة الجيش لتكناته وحل كل الميليشيات ومن بينها عصابات الجنجويد المسماة قوات الدعم السريع الملتخة أيديها بدماء العزل والأبرياء وخاصة في إقليم دارفور.

- تؤكد تعاطفها ومساندتها المبدئية واللامشروطة للشعب السوداني الشقيق في هذا الظرف العصيب مجددة قناعتها بقدرة هذا الشعب العظيم على تقويت الفرصة على أعدائه وخصومه الذين يريدون معاقبته على ثورته المجيدة.

تجدد مساندتها للقوى الثورية في السودان وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني الذي ظل معبرا أصيلا عن الموقف الثوري المتناسك والذي أكدت تطورات الأوضاع بما فيها النزاع المسلح، صواب تحليلاته ومواقفه.

- تدعو كل القوى التقدمية في المنطقة وفي العالم إلى شد أزر الشعب السوداني وثورته والتصدي لكل أشكال التدخل الاقليمي والدولي لضرب المسار الثوري ووأده مثلما حدث مع بقية الثورات العربية وذلك من أجل تأبيد السيطرة والتحكم في المنطقة ومقدراتها.

في 16 أبريل 2023

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

- 1 - حزب العمال-تونس
- 2- حزب النهج الديمقراطي العمالي- المغرب
- 3- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- 4- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني
- 5- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- 6- الحزب الشيوعي اللبناني
- 7- حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
- 8- حركة نستطيع-موريتانيا
- 9- تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية CODESA
- 10- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي - مصر
- 11- الحركة التقدمية الكويتية
- 12- حزب الشعب الفلسطيني
- 13- الحزب الشيوعي الأردني
- 14- المنبر التقدمي البحريني
- 15- حزب القطب-تونس
- 16- حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد-تونس
- 17- الحزب الشيوعي السوداني

بيان صادر عن هيئة تنسيق اللقاء اليساري التضامن مع نضال الشعب السوداني ودعم قواه الوطنية التغييرية في مواجهة صراع جنرالات سلطة الحرب والموت

وعلى مشروع قواها السياسية الوطنية من أجل الحرية والسلام والعدالة الاجتماعية ومدنية قرار الشعب السوداني.

ويتوجه اللقاء اليساري العربي الى كافة القوى الديمقراطية واليسارية والشيوعية العربية والعالمية لإعلان تضامنها مع نضال الشعب السوداني ضد صراع جنرالات السلطة وأهدافهم التدميرية، ومن أجل التغيير الديمقراطي.

كما يثمن اللقاء اليساري العربي ويدعم جهود قوى التغيير الوطنية الجذرية ولجان المقاومة في السودان الداعية الى وقف إطلاق النار فورا، وحماية أمن المواطنين الأمنيين الأبرياء، ورفض التدخلات الخارجية للحفاظ على وحدة السودان واستقرارها ومن أجل تحقيق أهداف مسيرة ثورة ديسمبر المجيدة لتأسيس

هيئة تنسيق اللقاء اليساري العربي 16 ابريل 2023

انطلقت في 19 ديسمبر 2018

لا بديل عن المقاومة الشعبية

كارثة بيئية بجماعة سيدي بيبي

وقد انتهى هذا الاجتماع بإعطاء وعود للسكان دون تحرير أي محضر لهذا الاجتماع وفي غياب أية رؤية واضحة المعالم لمعالجة هذا المشكل المركب والتي ظهرت من خلال ردود رئيس المجلس الجماعي .
حسن لعميمي



18 ابريل 2023 على الساعة العاشرة صباحا حضره رئيس الجماعة وممثلي بعض الجمعيات وبعض المواطنين والمواطنات كما حضرته الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع اشتوكة أيت باها وكان هذا اللقاء مناسبة تبسط وعرض مشاكل المواطنين والمواطنات نتيجة هذا المطرح العشوائي لما يفوق 13 سنة، كما تم الاستماع الى رئيس الجماعة الذي ذكر وبسط أهم الاجراءات التي قام بها لمعالجة هذا المشكل.

وقد تدخلت الجمعية المغربية لحقوق الانسان للتعبير عن موقفها المتضامن مع الساكنة من أجل حقها في بيئة وصحة سليمة مؤكدة على أنه لا يعقل ومن غير المقبول أن يتم إنشاء مطرح عشوائي للأزبال محادي للتجمعات السكنية وللمؤسسات التعليمية كذا إنشاء مجزرة داخل التجمعات السكنية تساهم بدورها في تلويث البيئة والحاق أضرار بالساكنة وقد تم التأكيد من طرف الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان على ضرورة التعجيل بإيجاد حلول لهذا المشكل البيئي.

نظم بعض سكان أحياء ودواوير جماعة سيدي بيبي باقليم اشتوكة أيت باها يوم السبت 15 أبريل 2023 وقفة احتجاجية أمام باشوية سيدي بيبي تنديدا واحتجاجا على مطرح الأزبال والنفايات القريب من مقرات سكانهم والذي يتسبب في انبعاث الروائح الكريهة والأدخنة المتصاعدة منه أثناء عملية الحرق مما يشكل خطراً على صحة المواطنين والمواطنات بمجموعة من الأحياء بمركز سيدي بيبي إضافة الى الدواوير المحيطة به مثل دواوير حاسي البقر وحشاش وتدارت... لذلك فإن هذه الكارثة البيئية التي تقع أمام مرأى ومسمع من أمين السلطات المحلية ومجلس الجماعة وكذا الدرك الملكي باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن هذه الكارثة البيئية كل حسب مجال تدخله. لذلك فإننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي ندين هذا التدبير العشوائي لمصالح المواطنين/ات وتهديد صحتهم وحياتهم ونحمل عامل الإقليم ومجلس الجماعة مسؤولية تبعات هذا الوضع. ولنا عودة للموضوع. وعلى إثر احتجاجات الساكنة، بادرت السلطات المحلية ممثلة في باشا المدينة إلى عقد لقاء صباح يوم الثلاثاء

شتوكة ايت بها

انقدوا ما تبقى من أمل في مدينتنا العمالية

مدينتنا العمالية التي يقطنها الآلف من الأسر العاملة بالقطاع الزراعي عائلات تغادر بيوتها في الصباح الباكر تاركة وراءها ابناء صغارا يتحملون مسؤولية البيت أو يحولون ابناءهم لعجائز ليتولوا تربيتهم مما يجعل هؤلاء الصغار عرضة لكل المخاطر التشرذم السرقة الحوادث المميتة التحرش الجنسي وكل ما لا يخطر على بال.

أطفال هم بحاجة ماسة إلى عطف وحنان أمهاتهم يتجولون في السوق المركزي لوحدهم وفي اطراف الأحياء المهمشة نتيجة جشع الشركات العابرة للقارات التي لا توفر دور حضانة ولا نوادي للأطفال طبقا لقانون الشغل رغم علاقته.

في احيائنا المهمشة لا وجود لدور حضانة ولا نوادي للتربية والتكوين والرياضة ولا مستوصفات صحية ولا بنية تحتية بيوتنا مبنية فوق حفر لإقبار مياه الصرف الصحي حياتنا في خطر هكذا اصبحنا عبدا في يد شركات تفترس كل شيء الإنسان الماء الهواء الحياة

نحن بحاجة إلى من يرفع سقف التحدي ويطالب ببناء دور الحضانة وروض الأطفال وملاعب القرب ومستوصفات صحية وتعميرها بمختصين يواكبون هذه الحشود البشرية خصوصا الأطفال منهم والذين يعتبرهم المجتمع مستقبل هذه البلاد....

من اشتوكة عاصمة الطماطم والبواكر... بيوكرة نموذجاً ..

عامل زراعي سابقاً: ع السامي



استمرار نزيه حوادث السير

ومزيد من الضحايا في صفوف العاملات والعمال

يستمر هذا النزيه بطرقات جهة سوس ماسة أمام مرأى ومسمع السلطات المحلية والأمنية المكلفة بمراقبة الالتزام بتطبيق واحترام قانون السير والجولان دون أدنى تدخل يفرض على

وقعت صباح اليوم الجمعة 14 ابريل 2023 على الطريق الوطنية رقم 1 على مستوى دوار أيت لحسن جماعة إنشادن اقليم اشتوكة أيت باها حادثه سير تهم انقلاب سيارة من نوع "بيكوب



" بسبب انفجار احدي العجلتين الخلفيتين ، قد كانت تقل عمال زراعيين في اتجاه مقر عملهم وقد أسفر هذا الحادث عن مجموعة من الضحايا وحسب المعطيات المتوفرة فقد أصيب ثمانية (08) جرحى، حالتين منهم في وضعية حرجة وقد نقلوا الى المستشفى الاقليمي ببيوكري، ويتعلق الأمر الأسماء التالية:

1- الحبيب الط. من مواليد 1979 من دوار أزدو اصيب بكسر على مستوى الرجل اليمنى

2 - خالد ج. من مواليد

1998

3- رقية بو. عمرها 50 سنة من حي العزيب القليعة

4 - خديجة لع. عمرها 24 سنة من جماعة القليعة

5 - حسن الع. عمره 17 سنة من دوار أيت وكمار

6 - إدريس أو. مواليد 1992 من دوار أيت وكمار

7 - خديجة أج. عمرها 16 سنة من جماعة القليعة

8 - جميعة زع. من مواليد 1980 من جماعة القليعة

والملاحظ أن هؤلاء الضحايا نصفهم نساء وهناك حائتي أطفال لم يصلوا بعد سن 18 سنة.

الشركات الفلاحية توفير وسائل نقل تضمن شروط الصحة والسلامة وتحفظ كرامة العمال والعاملات مما يفرض بالمكشوف مدى تواطؤ الباطرونا الزراعية والسلطات المخزنية في ادامة الاستغلال وتقتيل الطبقة العاملة بشتى الوسائل والاساليب.

مما يفرض ويحتم مرة أخرى على النقابات الجادة والطبقة العاملة وكافة القوى المكافحة المزيد من تظافر الجهود للخروج بمبادرات نضالية ميدانية للمساهمة في وقف هذا النزيه.

حسن لعميمي

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ضد التطبيع تجي صمود الأسرى في سجون الاحتلال وتدعو لتكثيف الدعم للنضال الفلسطيني ومواجهة التطبيع

ماي القادم، وفضح خطورة اختراقه للقطاع الفلاحي وتهديده للأمن الغذائي والسيادة الغذائية لبلادنا وللأفلاحة المغربية وخطورته على مقومات شعبنا؛ وانتدابها لوفد من السكرتارية الوطنية لحضور الوقفة الاحتجاجية لضرع الجبهة بمكناس ضد المشاركة الصهيونية في المعرض المذكور يوم 04 ماي القادم.

4. دعوتها كافة فروع الجبهة لتكثيف مختلف أنشطة الدعم للنضال الفلسطيني ومواجهة التطبيع ومحو الذاكرة؛ وعزمها، في هذا الإطار، تنظيم عدد من الأنشطة المركزية الإشعاعية والتعبوية خلال الأسابيع القادمة وفي مقدمتها تنظيم ندوة رقمية خاصة بدعم الأسرى إضافة إلى نشاط حقوقي وطني يعنى بتاريخ النضال الفلسطيني التحرري وبحقوق الشعب الفلسطيني وبشؤون الأسرى في سجون الاحتلال.

5. نداءها الحار للطبقة العاملة بمناسبة عيدها الأمي لمواصلة دعم صمود الشعب الفلسطيني ودعوتها كافة المركزيات النقابية إلى جعل فاتح ماي من هذه السنة مناسبة للانتصار لحقوقه المشروعة ومناهضة التطبيع، مع نداءها لكافة مكونات الجبهة وعموم مناضلاتها ومناضليها للاستمرار في تنفيذ برامج الجبهة بحماس وتضامن أخوي ونضالي، وإلى مواصلة الأعداد للمجلس الوطني الثالث المزمع عقده يوم الأحد 7 ماي بالرباط، تحت شعار: "جميعا مع المقاومة الفلسطينية ومناهضة التطبيع"

الرباط في 16 أبريل

فلسطين ضد التطبيع تعلن وتؤكد ما يلي:

1. تحيتها العاتية لكافة الأسيرات والأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم/هن واعتزازها بنضالهم المتواصل منذ عقود، وتقديرها الكبير لصمودهم ولوحدة حركتهم وحركة عائلاتهم وتحديدها لألة القمع ومؤسسات السجن الصهيونية؛ مع تأكيدها في يوم الأسير الفلسطيني، الذي يأتي غداة هذا الاجتماع، على ضرورة مضاعفة العمل من أجل حماية الأسرى من بطش دولة الاحتلال ومن عدوانيتها المتنامية التي أصبحت تستهدفهم بشكل علني ومباشر، مع مضاعفة العمل من أجل تحسين كافة الضمانات الحية وعموم الرأي العام بمعاناتهم وما يتهدهم من مخاطر، وتحميل المنتظم الدولي لمسؤوليته في وضع حد لتلك المعانات وفي استرجاع الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة؛ وهو ما سوف تؤكد عليه رسالة الجبهة للأمين العام للأمم المتحدة المزمع وضعها لدى ممثلية هيئة الأمم المتحدة بالرباط غدا 17 مارس الجاري.

2. تميمها لكافة أشكال ومبادرات مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني ومواجهة محاولات اختراقه لنسيجنا المجتمعي، إضافة لفضح المطيعين وأخطار التطبيع الهدامة والمدمرة على بلادنا ومجتمعنا وعلى الأجيال الصاعدة أساسا.

3. تحيتها لمبادرات مناضلات ومناضلي الجبهة بمكناس واستعداداتهم/هن للتنديد بمشاركة الكيان الصهيوني في الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس (المعرض الدولي للفلاحة) بداية شهر

اجتمعت سكرتارية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ضد التطبيع، يوم الأحد 16 أبريل 2023 بالرباط، وفي ختام اجتماعها أصدرت البلاغ التالي:

انعقد يوم الأحد 16 أبريل 2023 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط اجتماع السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ضد التطبيع في دورة عادية، وهو الاجتماع الذي جاء عشية يوم الأسير الفلسطيني الموافق ل 17 أبريل من كل سنة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة 1974، كعربون وفاء للأسرى وعائلاتهم وتقديرا لتضحياتهم، ومن أجل الحث على مواصلة النضال حتى تحريرهم وتحريرهم.

وبعد التطرق لأهم المستجدات على الساحة الفلسطينية والوقوف بشكل خاص على نضالات وأوضاع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال، وحركة التضامن العالمية المتنامية معهم ومع عموم الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومستجدات علاقات ومبادرات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ضد التطبيع وبرامجها التنظيمية والنضالية-الإشعاعية، مركزيا وعلى مستوى العديد من الفروع، اهتم الاجتماع أساسا بالتركيز على الإعداد للمجلس الوطني الثالث للجبهة.

وبعد الاتفاق على بعض المهام التنظيمية وعدد من المبادرات النضالية وسبل تميم الرصيد الإيجابي لأداء الجبهة مركزيا وعلى مستوى الفروع، واستنفاد مختلف النقط المدرجة في جدول الأعمال، فإن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم

في بيان للجمعية بمناسبة اليوم العالمي للماء

استمرار الدولة في سياسة الخصخصة وفي تقديم الخدمات للرأس المال الأجنبي والمحلي: من تفويت القطاعات الاقتصادية الحيوية، والثروات المعدنية ومناجم المياه، إلى استهداف الأرض والقطاعات الاجتماعية، بقوانين استعمارية واحتكارية ضدا على التزاماتها الأممية في مجال حقوق الإنسان.

العام رقم 15 حول الحق في الماء الوارد في المادتين 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباقي المراجع الأممية ذات الصلة، فإنه:

1 - يستغرب من سبق الذي يحققه المغرب في التوقيع على الاتفاقيات الأممية في مجال حقوق الإنسان، وما يصاحبه من خطابات رسمية وحملات إعلامية تروج لاحترامه لحقوق الإنسان والوفاء بالتزاماته، في حين أن الواقع والاتجاه الذي تسلكه السياسات العمومية والقوانين التي يتم استصدارها تشهد على عكس ما يتم التصريح به في إطار النفاق السياسي الذي يشكل منهجا وسلوكا خبرهما المغاربة منذ القدم؛

2 - يتساءل حول التناقض الحاصل بين ما يجري، من جهة، من بيع للممتلكات العمومية والزيادة في أرقام مداخيل الضرائب وارتفاع في أثمان ومبيعات وأرباح الفوسفات...؛ فيما يتم اللجوء، من جهة أخرى، إلى المديونية الخارجية وطلب الإعانات الدولية، عوض توظيف الإمكانيات الوطنية، مما يزيد من رهن مقدرات بلادنا إلى المؤسسات المالية الدولية، ويضاعف من الخنوع والتبعية وفسح المجال لاستغلال ثروات بلادنا من طرف الدوائر الرأسمالية التي تتكالب على

نهبها؛

3 - يسجل باستغراب شديد التهافت الحكومي على مشروع تفويت قطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل لجعلها خاضعة لمنطق السوق الاحتكارية، الذي يتم عبره تحديد الأثمان حسب منطق العرض والطلب، الشيء الذي يمهّد لجعل كل جهة من الجهات الاثنا عشرة خاضعة لهيمنة الرأسمال، دون مراعاة للتفاوتات الكبيرة في وفرة المياه أو ندرتها بين الجهات؛ وهو الأمر الذي يستدعي مساءلة مجلس المنافسة عن دوره ومهامه، وخاصة أن هذا المشروع يزكي الاحتكار ويأتي في وقت تتحدث فيه بعض المنابر الإعلامية والتقارير المؤسساتية والجمعيات المدنية، عن ارتفاع في منسوب الفساد على أعلى مستويات مراتب المسؤولية في تدبير الشأن العام؛ <<<

بواسطة الخصخصة وإهمال البنيات التحتية وضعف التجهيزات واحتقار العاملين/ت بهمها، وما وضعية الأساتذة والأساتذات المتعاقدين/ت والأطباء والطبيبات و كل العاملين/ت بالمستشفيات إلا نموذجا لهذه السياسة، التي لا تحتاج إلى تفصيل أو إلى عناء تفكير لفهمها، إذ فقط وببساطة يمكن النظر إلى الخصائص الحاصل في الموارد البشرية وإلى منظومة الأجور لإدراكها، فيما تقدم الدولة بالمقابل التشجيعات إلى القطاع الخاص عبر



تحتفل الأمم المتحدة باليوم العالمي للماء، الذي يصادف 22 مارس من كل سنة، بعد أن تم إقراره من طرف الجمعية العامة في دجنبر من سنة 1992، لجلب الانتباه إلى ما تشكله هذه المادة من أهمية أساسية للحياة، ولإثارة ضمير العالم، وخصوصا الحكومات، إلى حسن إدارتها وتدبيرها بما يسمح باستدامتها وعدم تلويثها، والعمل الجماعي للحد من أسباب التغيرات المناخية، التي تفضي إلى شح التساقطات المطرية في العديد من مناطق العالم وإلى الفيضانات والعواصف المدمرة في بقاع أخرى.

وإن جرت العادة أن يكتفي الاحتفال الأممي بإصدار تقرير سنوي حول الوضعية المائية في مختلف مناطق الكرة الأرضية وكيفية تنمية وتدبير مصادره، فإن الاحتفال هذه السنة يتم بتنظيم مؤتمر دولي، يقام، ما بين 22 و24 مارس 2023، في طاجيكستان، بصفتها دولة المنبع وهولندا كدولة المصب، ويجمع بين الحكومات والمقاولات والأبنائك والمجتمع المدني والشباب والنساء والشعوب الأصلية ومختلف المؤسسات ذات الصلة بالموضوع. ومن المرتقب أن يعالج المؤتمر الأزمات المرتبطة بثلاثة محاور: "فائض المياه" الناتج عن الفيضانات والعواصف، "قلة المياه"، وإشكالية الجفاف وندرة المياه الجوفية، و"كثرة تلوث المياه" بسبب التغيرات المناخية والتلوث البيئي.

وفي الوقت الذي تتكاثر فيه الجهود، أمميا، وتجتهد العقول من أجل ضمان مستقبل الأجيال اللاحقة في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، تنطلق من مبدأ عدم تسليع الأرض والمياه وكل الموارد الطبيعية وكل الخدمات الاجتماعية، كما كان عليه الحال عند العديد من الشعوب الأصلية التي يستشهد بها الخبراء الأمميون، يختار المغرب الوجهة المعاكسة ويسارع الخطى لتفويت القطاعات الحيوية العمومية إلى الرأسمال الخاص المعروف بالريح كهدف "أسمى"، ولا مبالاة لا بحياة الإنسان ولا بالطبيعة. وهكذا، فبعد السياسة المنهجية المتبعة في مجالي الصحة والتعليم العموميين، التي تستهدف تدميرهما

الإعفاءات الضريبية وغيرها. وبعد خصخصة مجموعة من الممتلكات العمومية والعديد من منابع المياه المعدنية، يأتي الدور على تفويت أراضي الجموع عبر قوانين استعمارية، من قبيل القانون رقم 62-17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلاوية وتدبير أملاكها، لتتوج، هذه السياسة، باستصدار مشروع القانون رقم 83-21 بهدف تفويت قطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل إلى "شركات جهوية متعددة الخدمات" مفتوحة أمام القطاع الخاص، بينما ستحتفظ الدولة مؤقتا ب 10% من رأسمالها.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يستحضر أبعاد الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الخاص ب "المياه والصحة" ومقاصده، والتعليق

الثورة البلورتارية والتناقضات الإمبريالية

بقلم "بابلو ميراندا" *
ترجمة مرتضى العبيدي

بتدخلات عسكرية حتى الآن، لكنها القوة العسكرية الثالثة وهي تعيد تسليح نفسها باستمرار، ولديها أكبر جيش في كل العصور. في جميع البلدان التي تكون هدفاً للتدخل العسكري من قبل القوى الإمبريالية، يتم تعريض حياة الجنود المكونين للجيش النظامية للموت للدفاع عن مصالح القوى الإمبريالية.

إن المنافسة بين الاحتكارات وبين الدول الإمبريالية هي مسألة موضوعية، ويمكن أن تصبح حادة للغاية، حتى احتمال نشوب حرب عالمية جديدة. إن هذه المواجهة هي من طبيعة الإمبريالية، فتركيز الثروة وتراكمها الذي سمح بتكوين الاحتكارات الكبرى والقوى الإمبريالية هو نتيجة لاستغلال القوة العاملة لبلدات العمال الذين يعملون في الشركات الإمبريالية المنتشرة في جميع أنحاء الكوكب. هذه الثروة هي نتاج فائض القيمة الذي ولدته الطبقة العاملة في البلدان الإمبريالية، وعمال البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعمال وشعوب البلدان التابعة.

تشكل الأزمات الاقتصادية ذات الطابع الدوري، والتي رافقت الرأسمالية دائماً، سيناريو آخر لزيادة حدة التناقضات بين القوى الإمبريالية، ولكن أيضاً لتحقيق مخطط البرجوازية الاحتكارية لتحميل وزر هذه الأزمات على أكتاف العمال في كامل أرجاء المعمورة.

قديماً وحالياً، تسلمت القوى الإمبريالية بين العمال والشعوب، في المعارك التي يخوضونها من أجل تحررهم من نير الرأسمال والإمبريالية؛ وكانوا يزعمون دعم نضال هذه الشعوب من أجل الاستقلال والتنمية، ويقدمون الدعم الاقتصادي والقروض والمساعدة الفنية والأسلحة والمستشارين العسكريين، وفي ظل ظروف معينة يوفر حتى الجنود. وفي الواقع، فهم كانوا يسعون فقط إلى استبدال القوة المهيمنة والحلول محلها. إن الصراع الإمبريالي العالمي يجري في أراضٍ أجنبية، بعيدة عن حدود هذه الدول، في أي منطقة أو قارة من العالم.

تعد مرت الشعوب والبلدان بالتجربة المبررة لـ "مساعدة" البلدان الإمبريالية. وفي حاضر الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال ومستقبلها، يلعب العمال والشباب والنساء دوراً ريادياً. ومع ذلك، فإذا كانت قيادة هذه السيرورات في أيدي قطاعات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، فإن مصير هذه النضالات، حتى لو انتصرت، سيكون التخلص من براثن هيمنة ما لتسقوط تحت هيمنة أخرى. لقد كان الأمر كذلك وسيظل كذلك، لكن هذا لا يكفي لتحقيق الاستقلال الحقيقي، ناهيك عن التحرر من قيود الاستغلال الرأسمالي. ولكي تتغير الأشياء، ولكي تنتصر المعارك من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي فإنه من الضروري أن تكون قيادة هذه النضالات في أيدي العمال والشعوب نفسها، تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها.

* بابلو ميراندا: الحزب الشيوعي الماركسي
اللينيني بالإكوادور

التجارة وفتح الحدود "لمصلحة الجميع" تبقى مجرد كلمات جوفاء عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالح الاحتكارات والبلدان الإمبريالية. لقد تم إقصاء منظمة التجارة العالمية، التي كانت تجسيدا للعولمة والتجارة الحرة، بحيث لم تعد اتفاقياتها تنفذ بشكل أساسي إلا في البلدان التابعة، إذ أعادت الولايات المتحدة والصين، كجزء من "الحرب التجارية"، القيود الجمركية. فالاتفاقيات التجارية واتفاقيات التبادل الحر ليست أكثر من تقسيم الأسواق ومناطق النفوذ بين الدول الإمبريالية، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا.

وفي السنوات الأخيرة، اندلعت "حرب تجارية" بين الولايات المتحدة والصين، مع فرض رسوم جمركية على إنتاج كل منهما، وهو صراع اقتصادي تستعمل فيه مليارات ومليارات الدولارات ويلزم كل منهما باتخاذ إجراءات وإجراءات مضادة. يبدو أن إدارة بايدن غير راغبة في التقليل من حجم هذه المواجهات. وهي التي تؤثر على العلاقات التجارية والاقتصاد في العديد من البلدان التابعة التي تخضع لسيطرة الاحتكارات. وكانت إدارة ترامب سعت إلى تعميم حرب المعايير الجمركية هذه إلى دول الاتحاد الأوروبي وكندا.



أما حروب العدوان والنهب، وهي التي تعبر عن طبيعة الإمبريالية، فهي ثابتة من أجل ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية، والتقدم في السيطرة على مناطق النفوذ، والدفاع عن المواقع المهددة بتدخل القوى الأخرى. فالولايات المتحدة تتدخل عسكرياً وتلوح بأعلام الحرية والديمقراطية في ليبيا وسوريا. وهي تهدد إيران وفلسطين وكوريا الشمالية. كما تتدخل إنجلترا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي بشكل علني في هذه البلدان نفسها وغيرها لدعم الولايات المتحدة، ولكن أيضاً للدفاع عن مصالحها الخاصة. وتتدخل فرنسا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في مستعمراتها السابقة في إفريقيا. وتشارك روسيا بنشاط في سوريا وليبيا، من أجل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية وكسر الحصار العسكري الأمريكي، وكذلك في دول آسيا الوسطى التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتعيد اليابان تسليحها وتشريعها بشكل خطير للسماح لنفسها بالتدخل عسكرياً خارج حدودها. أما الصين، فهي لا تقوم

بتواطؤ الاحتكارات والدول الإمبريالية من أجل السيطرة على العالم، والدفاع عن النظام الرأسمالي، والنظام العالمي الذي يوفر لها هذه التفوق، وفي الوقت نفسه، فهي تتنافس على الهيمنة والاستيلاء على الثروة التي يخلقها الملايين من العمال، وعلى استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الأرض، والمواد الخام، وعلى الأسواق ومناطق النفوذ. وتتجلى هذه التناقضات في جميع المجالات، في التجارة والاستثمارات المباشرة والقروض، في الدبلوماسية، في السياسة وفي المواجهات العسكرية الواسعة أو في الحروب المحلية.

يتألف النظام الرأسمالي الإمبريالي، في الوقت الحاضر، من احتكارات دولية وشركات متعددة الجنسيات وبلدان إمبريالية مختلفة: الولايات المتحدة التي، وعلى الرغم من آثار التآكل والانحطاط والانحدار، تستمر في احتلال الصدارة من حيث القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ الصين، التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم وعمالق إمبريالي يكافح للوصول إلى المركز الأول؛ روسيا، إنجلترا، اليابان التي لديها جميعاً مناطق نفوذ تحت سيطرتها، تسعى للدفاع عنها وتوسيعها؛ ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا التي تعد جزءاً من الاتحاد الأوروبي، ولكن لدى كل منها رغباتها التوسعية الخاصة بها وهي منخرطة بنشاط وحيوية في النزاع على الأسواق ومناطق النفوذ.

تتطور الاحتكارات والدول الإمبريالية بشكل غير متساو، لكن الاتجاه نحو المزيد من التراكم والبحث عن الهيمنة هو أحد قوانين تطور الرأسمالية، وبالتالي تطور الاحتكارات والبلدان الإمبريالية. وهذا الاتجاه يحدد مصالح كل مجموعة احتكارية، وكل بلد إمبريالي.

إن عالم اليوم هو مسرح نزاع للحفاظ على تراكم الثروة وتوسيع نطاقها بين مختلف البلدان الإمبريالية. وعلى خلفية هذه التناقضات، يتم إبرام اتفاقيات وعقد تحالفات، بين مجموعات من البلدان الإمبريالية، على أساس أهداف محددة، تضم أساساً البلدان الرأسمالية المتقدمة، بالإضافة إلى العديد من البلدان التابعة والتي لها أهداف خصوصية.

إن التحالفات العسكرية سارية المفعول: منظمة حلف شمال الأطلسي، الناتو، بقيادة الولايات المتحدة لعدة عقود؛ منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا، OTSA، بقيادة الولايات المتحدة أيضاً؛ ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، OTSC، والمكونة من عدة دول من الاتحاد السوفيتي السابق، هي التجمعات العسكرية الرئيسية التي تضم القوى الإمبريالية وأحدث حلفائها. إن سباق التسلح الذي تشارك فيه البلدان الإمبريالية بشكل مكثف والذي امتد إلى جميع الدول يُستخدم في تسوية النزاعات المحلية عن طريق السلاح، لكنه يهدد بالتحضير لحرب شاملة؛ ومن ناحية أخرى، فهو جزء من مخططات صانعي الأسلحة وتجارها.

أما في المجال الاقتصادي والتجاري، فتزداد حدة المواجهة من أجل المصالح بين القوى الإمبريالية العظمى وبينها وبين البلدان الإمبريالية الأخرى كل يوم. إن حرية

وجعلها عمومية وغير قابلة للتسليح، ومحاربة الفساد وعدم الإفلات من العقاب؛

7 - يطالب الدولة بالوفاء بالتزاماتها الأممية في مجال حقوق الإنسان، ويدعوها إلى التخلي عن الخطاب المزدوج وتزيين الواجهة بينما الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها تعرف وضعاً متردياً، ما انفك يزداد انحطاطاً سنة بعد أخرى، بشكل لا يمكن إخفاؤه والتستر عليه، بالتضييق على حرية الرأي والتعبير ومنع الحق في الاحتجاج والتظاهر السلميين.

بالوصاية الإدارية على الجماعات السلافية وتدابير أملاكها، ويطلب بسحب مشروع القانون رقم 83-21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، الذي تسعى الدولة من خلاله إلى جعل الماء والكهرباء والتطهير السائل سلعا مربحة للمقاولات الخاصة، على حساب حقوق المواطنين والمواطنين في الاستفادة من هذه الخدمات العمومية الاجتماعية؛

6 - يثير الانتباه إلى خطورة النهج الذي تسير عليه الدولة في مجال تراكم المديونية الخارجية، ويناشد كل القوى الديمقراطية والحية إلى التعبئة والبقظة والنضال ضد سياسة رهن بلادنا للمؤسسات المالية الرأسمالية، ومن أجل التراجع عن خصوصية القطاعات الاجتماعية،

<< 4 - يدعو مجلس المنافسة إلى مزاولة اختصاصاته، كما هي منصوص عليها في القانون 20-13، الذي ينص في مادته الأولى على أن المجلس "هيئة مستقلة مكلفة، في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة، بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافسة لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار"؛

5- يؤكد على مطلبه، الوارد في العديد من المراسلات والبيانات والبلاغات، المتعلق بالتخلي عن سياسة خصوصية القطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها قطاعي الصحة والتعليم، والتراجع عن القانون رقم 62-17 الخاص

الجبهة الاجتماعية المغربية ومهام تأطير النضالات الشعبية

الحسين لهنائي

يستهدف كرامتهم واستقرارهم. وهذا الوعي هو الذي دفعهم إلى تأسيس تنسيقيتهم الوطنية، الإطار الوحدوي الذي يتحكمون في قيادته بعيدا عن أية بيروقراطية. إن مطلب هذه الفئة المتمثل في إلغاء التعاقد وإدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية، إنما هو مطلب شعبي بامتياز لأنه يعني الحفاظ على المدرسة العمومية، كحق انتزعتها الجماهير الشعبية بثمن غال تمثل في العديد من الشهداء والمغتربين، فيكفي الرجوع إلى انتفاضة 23 مارس 1965 في الدار البيضاء التي ذهب ضحيتها المئات من المواطنين والمواطنات تم دفنهم في مقابر جماعية. هذا المطلب يتم التعبير عنه، اليوم، من طرف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهو تجديد للعهد حول هذا الحق المقدس الذي يضمن توفير تعليم مجاني وموحد لكل بنات وأبناء الشعب المغربي. إن التحاق هذه التنسيقية المناضلة بالجبهة الاجتماعية المغربية هو أمر حيوي لأنها ستضيف زخما نضاليا للجبهة وفي نفس الوقت ستتم حمايتها لكي لا يستترد النظام بمناضلاتها ومناضليها بالمتابعات الكيدية والاقتطاعات الظالمة.

أما قطاع المحروقات، فإن النظام فكك محطة تكرير البترول "لاسامير" التي كانت تستورد البترول الخام ويتم تكريره من طرف الأطر والعمال المغاربة وهو ما كان يوفر مخزونا استراتيجيا يساهم في استقرار الثمن أمام التقلبات المستمرة التي تعرفها سوق البترول التي تخضع لسياسات التكتلات الاحتكارية التي تهيمن عليه الامبريالية الأمريكية والدول المصدرة للنفط التي تخضع بالمطلق لتوجيهاتها. منذ تفكيك هذه المنشأة، استولى بعض الرأسماليين على تجارة هذه المادة، عبر استيراد البترول مكررا وتخزينه في محطاتهم الخاصة، قصد التحكم في سعره بما يوفر لهم هامشا كبيرا من الربح. إن جشع الرأسمال لا يعرف الحدود ولا يهمله مصير ما يناهز عشرين مليون من المغاربة الذين أصبحوا يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق، وهو ما بينته إحصائيات ما سمي بتقديم الدعم للمحتاجين خلال فرض حالة الطوارئ الصحية أثناء انتشار جائحة كورونا بداية سنة 2020. ولقد زاد الجفاف الذي يعرفه الموسم الفلاحي الحالي من حدة مأساة هذه الفئات المعوزة.

أمام تنامي السياسات التفسيرية للشعب، خرجت الجماهير الشعبية في والبوادي استجابة لنداء الجبهة الاجتماعية، احتجاجا على غلاء المعيشة وتدهور الخدمات العمومية نتيجة تطبيق سياسات تخدم مصالح الرأسمال الاحتكاري. فالجبهة الاجتماعية المغربية بهذه الخطوة النضالية أصبحت المعبر عن هموم الشعب والمجمع وعن نضالات مختلف الفئات والطبقات المتضررة. •

على النقص الفظيع في أعداد الأطر والموارد البشرية الكافية وكذلك التمادي في التقشف في كل ما يتعلق بالتزويد بمختلف المستلزمات الأساسية الضرورية. فقطاع التعليم، يعتبره صندوق النقد الدولي سلعة قابلة للتداول في سوق العرض والطلب، لذلك يجب على الدولة أن لا تستثمر فيه لا من حيث بناء المدارس والمعاهد والكليات ولا من حيث توظيف الأساتذة والأستاذات. لذلك عمد النظام إلى إرساء سياسة توظيف الأساتذة بالعهدة، بعد ذلك سيطبقه على الأطباء وأطر التمريض، فالهدف المقصود هو توفير يد عاملة رخيصة رهن إشارة الرأسمال المستثمر في هذين القطاعين، بعد أن تؤول ملكية كافة المدارس والكليات والمستشفيات ومراكز الصحة إلى القطاع الخاص، فترسانة القوانين المعدة كلها تصب في هذا التوجه. فالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، انتفضوا منذ بداية هذا المخطط الذي

دعت الجبهة الاجتماعية المغربية إلى تنظيم وقفات احتجاجية في مختلف المدن والقرى يوم السبت 8 أبريل 2023، تنديدا بسياسة الارتفاعات المهولة لأسعار المواد الأساسية والمحروقات. ولقد كان لهذا النداء استجابة واسعة حيث خرج المواطنين والمواطنون إلى الشارع في أكثر من 50 منطقة للاحتجاج ليلا. لقد شاركت الجماهير الشعبية من مختلف الأعمار رجالا ونساء في هذه التجمعات الاحتجاجية مرددين شعارات تطالب بإسقاط الغلاء والتراجع عن الزيادات في أسعار المواد الأساسية وضمنها الغذائية، وكذلك التراجع عن الزيادات في أسعار المحروقات التي تطبقها الشركات الاحتكارية بالرغم من انخفاض سعر البترول في السوق الدولية.

فالجبهة الاجتماعية المغربية تأسست بتاريخ 28 دجنبر 2019 من طرف القوى والتنظيمات الديمقراطية السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والطلابية والنسائية والجمعوية، التي تؤكد التزامها بالمساهمة والانخراط الفعلي في إنجاح المبادرات المشتركة التي تهم النضال ضد الفساد والاستبداد والربح والاحتكار وكذلك مناهضة الامبريالية والرأسمالية المتوحشة، من جهة، ومن جهة ثانية، خوض معركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة ومناهضة كل أشكال تزوير إرادة المواطنين والمواطنات والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان.

من المعلوم أن هذه الزيادات، هي ناتجة عن تحكم المافيات الاحتكارية في أهم القطاعات الإستراتيجية، طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي القاضية بالتخلي التدريجي للدولة عن هذه القطاعات الحيوية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، تحت ذريعة إرساء أسس الحكامة الجيدة والنجاعة التديبيرية. فبعد استحواذ الرأسمال على القطاعات المرتبطة بالمواد الأساسية وضمنها المواد الغذائية وبعد ضرب صندوق المقاصة، ازدادت أرباح هذه الشركات الاحتكارية مقابل التفجير الممنهج لأوسع الطبقات الشعبية، فارتفع أسعار الخضار والفواكه يرجع، بالأساس، إلى ارتفاع الكميات المصدرة من طرف الشركات الرأسمالية إلى الأسواق الخارجية وأساسا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث بينت الإحصائيات الرسمية أنها عرفت سنة 2022 زيادة فاقت 20 في المائة مقارنة بسنة 2021، كما بينت أن هذه الكمية حققت قيمة إجمالية بلغت سقف 80 مليار درهم. بموازاة تفويت القطاعات الإنتاجية، يتم تفويت قطاعي التعليم والصحة العموميين، عبر التخريب الممنهج للمدرسة العمومية والمستشفيات ومراكز الصحة في المدن الكبيرة، ناهيك عن سياسة تخفيض ميزانيات هذين القطاعين بشكل متزايد، وهو ما ينعكس



من المعلوم أن هذه الزيادات، هي ناتجة عن تحكم المافيات الاحتكارية في أهم القطاعات الإستراتيجية، طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي القاضية بالتخلي التدريجي للدولة عن هذه القطاعات الحيوية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، تحت ذريعة إرساء أسس الحكامة الجيدة والنجاعة التديبيرية. فبعد استحواذ الرأسمال على القطاعات المرتبطة بالمواد الأساسية وضمنها المواد الغذائية وبعد ضرب صندوق المقاصة، ازدادت أرباح هذه الشركات الاحتكارية مقابل التفجير الممنهج لأوسع الطبقات الشعبية، فارتفع أسعار الخضار والفواكه يرجع، بالأساس، إلى ارتفاع الكميات المصدرة من طرف الشركات الرأسمالية إلى الأسواق الخارجية وأساسا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث بينت الإحصائيات الرسمية أنها عرفت سنة 2022 زيادة فاقت 20 في المائة مقارنة بسنة 2021، كما بينت أن هذه الكمية حققت قيمة إجمالية بلغت سقف 80 مليار درهم.

الغلاء الوجه الآخر لغياب السيادة الغذائية وللتبعية

أكبر إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية".

ويشهد المغرب، البلد الفلاحي، تضخماً فاحشاً فاق الـ 20 في المائة وأسعار ملتهبة للمواد الغذائية، وخاصة أسعار الخضار والفواكه واللحوم والألبان، دفع بالمواطنين/ات إلى الخروج إلى الشوارع للاحتجاج بتأطير من الجبهة الاجتماعية في العديد من المدن والبلديات، وتصريحات رسمية تعلن فشل المخطط الأخضر والجيل الأخضر كعنوانين للسياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا وطبعاً دون محاسبة كالعادة.

في ملف هذا العدد نسائل من جديد هذا الوضع لمحاولة كشف حصيلة المخططات الفلاحية المتبعة ومكامن فشلها وآثارها المدمر للوضع الاجتماعي والبيئي، وكذا الأسباب الحقيقية لهذا التضخم الذي طال القوت اليومي للمواطن بشكل غير مسبوق، مع التساؤل عن المهام المطروحة لمواجهة هذه الأوضاع.

نقرأ في موقع الأمم المتحدة أنه "رغم كل الآمال المعقودة بأن ينهض العالم من كبوة جائحة كوفيد-19- وبأن ينتعش الأمن الغذائي ارتفعت معدلات الجوع في العالم بشكل إضافي في 2021، فازداد معدل انتشار النقص التغذوي من 8 في المئة في 2019 إلى 9.8 في المئة في عام 2021، وعانى 828 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم من الجوع في عام 2021، وعانى 150 مليون شخص إضافي من الجوع في 2021 مقارنة بسنة 2019، أي السنة التي سبقت تفشي جائحة كوفيد-19-. وفي عام 2021 طال الجوع 278 مليون شخص في إفريقيا و425 مليون شخص في آسيا و56.5 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويعاني 149.2 مليون طفل دون سن الخامسة من التقرم فيما يعاني 45.4 مليون طفل من الهزال. ويعجز حوالي 3.1 مليار شخص عن تحمل كلفة أنماط غذائية صحية. ويهدد التضخم والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بقدر

الأزمة: ما وراء الظرفية الاقتصادية

عزيز شوقي

لضمان أمن واستقرار النظام بأكمله: حراس الأمن وضباط الجيش وكبار التكنوقراط وغيرهم من أعوان دولة المخزن، دون أن ننسى مهنيي أو محترفي الإسلام الرسمي. يتلقى رأس المال الدولي حصته من فائض القيمة، من خلال الأرباح المحولة وسداد الديون وشراء الأسلحة والصفقات العمومية الكبيرة. بشكل عام، يتم تخصيص معظم فائض القيمة التي يتم إنشاؤها على المستوى الوطني، للأنشطة التي لا تنتج قيمة مضافة. ومن هنا جاءت الطبيعة التفضيلية بشكل أساسي لدولة المخزن، وهو العقبة الأولى أمام التنمية البشرية المستدامة في المغرب. هذا الواقع، الذي بالكاد تخفف من وطأته الأعمال الخيرية التي تحتكرها دولة المخزن، يفرق في التعميم المنهجي لأنشطة الوساطة على جميع مستويات المجتمع.

ماذا تبقى من فائض القيمة للطبقة العاملة والشفيلة عموماً التي يعتبر تكاثرها أو بقائها على نفس القدر من الأهمية للنظام بأكمله؟ تميل الحصص التي تذهب إلى هذه الطبقات، بما في ذلك جزء كبير من الفئات الاجتماعية المتوسطة، إلى الانخفاض تحت تأثير إلغاء المقاصة décompensation، وبشكل عام خصوصية الخدمات العمومية. وبحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد استحوذ الإنفاق الأسري على الصحة على 5.5% من "سلة الإنفاق الأسري" عام 2006 و7.7% عام 2017. أما بالنسبة للتعليم، فقد ارتفع المعدل من 3.9% إلى 6.3% في المسح/الإحصاء الوطني الأخير لبرنامج المندوبية السامية للتخطيط HCP، الذي تم إجراؤه في عام 2017، مثلت المنتجات الغذائية أكثر من الثلث، أو بالتحديد 35.43% من "سلة الإنفاق الأسري" كمعدل وطني. أما بالنسبة للطبقة العاملة والشفيلة عموماً، فهذا المعدل يفوق 50%.

لا يمكن فصل الانخفاض النسبي في تكلفة قوة العمل الجماعية عن زيادة الأرباح التي تحتكرها الطبقات المهيمنة. هناك علاقة وثيقة بين الراتب والربح. هذا الواقع البنيوي والديناميكي هو الذي يشكل النواة الصلبة لتفسير تراجع القوة الشرائية. وبما أن معظم فائض القيمة الوطنية تنفق على الأنشطة الأمنية والتفضيلية، فإن هذا يعني أن النظام بأكمله في طريق مسدود. ومن هنا تأتي الضرورة الملحة لجبهة مشتركة لقوى التغيير الديمقراطي الراديكالية حول مشروع للمجتمع يحشد النضالات الاجتماعية. إن "بوصلة" النضالات الاجتماعية هذه ضرورية لتجنب تشتت القوى وإخفاقات جديدة، إن لم نقل ليال جديدة.

في المغرب، كما في تشكيلات اجتماعية أخرى، تنشأ "فائض قيمة" على المستوى الوطني بفضل العمل الحي والعمالة الميتة المتراكمة في شكل ملكية وسائل الإنتاج. كيف يتم توزيع فائض القيمة؟

الجزء الأكبر منها تستحوذ عليه الطبقة المهيمنة التي تشمل المخزن، النواة المركزية، والبرجوازية المدججة / الخاضعة. منذ الاستقلال، كان تراكم رأس المال يتم بشكل أساسي لصالح الأول (المخزن) الذي يسيطر على الثانية (البرجوازية المدججة)، من خلال آليات توزيع الامتيازات. إنه المعنى العميق لاقتصاد الربح والفساد المنهجي الذي يقع في قلب الرأسمالية الموروثة المفتوحة (capitalisme) في المغرب. ثم يتم تخصيص حصة من فائض القيمة للخدمات المباشرين للمخزن

إن "التفسير" الرسمي للزيادة في الأسعار، والذي لا يعد تفسيراً حقيقياً، ينحصر في الواقع على تناول الظرفية. هذه الطريقة في تناول تبع من التعامل مع الواقع الوطني والدولي، وكأن هذا الواقع توقف في الزمن، وجامد. الجفاف أو، على العكس من ذلك، البرد والمطر المفرط، والحرب في أوروبا الشرقية، وارتفاع أسعار المنتجات البترولية في السوق الدولية والمواد الخام المستوردة الأخرى، وارتفاع قيمة الدولار أو اليورو (...). هذا الأسلوب في التفسير لا ينبع فقط من اختيار منهجي لفهم حالات الأزمات. إنه متأصل في طبيعة الطبقة المهيمنة التي يهدف خطابها السياسي إلى تبرير موقف ما والحفاظ، وحتى تطوير رؤية قدرية، التي هي التعبير الأيديولوجي عن خضوع / استقالة / استلاب الطبقة العاملة. فجهد الطبقات الشعبية وضعفها يشكل قوة الطبقات المهيمنة. إنه يعني بالنسبة للطبقات المهيمنة إجهاد عملية إدراك الأسباب الهيكلية الحقيقية لحالة البؤس والفقر الدائمة التي تعيش فيها الغالبية العظمى من الشعب المغربي. يراد الطبقات العاملة أن تنظر إلى الأزمة والفقر والبؤس على أنها قدر قادم من السماء أو كظاهرة طبيعية.

وبالتالي، فإن طريقة تفسير ارتفاع الأسعار ليست أرضية محايدة ولا أساساً للنقاشات النظرية. بالنسبة لقوى التغيير الراديكالية، فهي أيضاً ساحة معركة للتوضيح وقبل كل شيء للتعبة في خضم صراعات اجتماعية ملموسة حول مشروع مجتمعي قيد الإعداد.

مع حزب العدالة والتنمية أو "حزب الإخوة الدجالين"، غرق التفسير في خطاب ديني قدرتي للمساهمة في الحفاظ على رؤية محافظة وإعادة إنتاجها، ولمحاربة ظهور وعي اجتماعي جماعي. ومع الثلاثي الانتهازي الحالي، المكون من حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، فإن تفسير الأزمة يهدف قبل كل شيء إلى أن يكون تجريبياً، مع تلوين تقني، ومع التقليل من شأن المفاهيم و"إظهار الخلافات" بين الحكومة والبنك المركزي والمندوبية السامية للتخطيط، لإضفاء بعض المصدقية على لعبة المخزن. يبقى الهدف هو نفسه: ضمان إعادة إنتاج الوضع الراهن لنظام سياسي لا يكون الفاعل المركزي الحقيقي فيه سوى "المخزن" الذي يتحكم في الخيوط.

يعتمد التفسير التعبوي للنضالات الاجتماعية، المنبثق عن قوى التغيير الجذرية، على ملاحظة وتحليل الأسباب البنيوية، دون إهمال الأسباب الظرفية conjoncturelles التي تتفاقم بشكل أو بآخر.



لا يمكن فصل
الانخفاض النسبي في
تكلفة قوة العمل الجماعية
عن زيادة الأرباح التي تحتكرها
الطبقات المهيمنة. هناك علاقة
وثيقة بين الراتب والربح. هذا
الواقع البنيوي والديناميكي هو
الذي يشكل النواة الصلبة
لتفسير تراجع القوة
الشرائية.

اكتساح الرأسمال للبادية وسياسة اجتثاث الفلاحين الكادحين

ع الرحيم هندوف

فقط من القيمة المضافة الفلاحية في سنة عادية و30% فقط في سنة جافة.

– مناطق جبلية ذات كثافة سكانية مرتفعة تعتمد أساسا على الرعي وبعض السقي على مساحات جد محدودة.

ان سياسة المخزن الفلاحية سياسة طبقية تستفيد منها أقلية من الفلاحين الكبار: الاستفادة من الأراضي والاستثمارات العمومية في مجال السقي ومن الدعم لاقتناء المعدات وعوامل الإنتاج بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

هذه السياسات المتبعة أدت إلى فقدان السيادة الغذائية لبلادنا إذ أصبح المغرب مستورد بنيوي للحبوب. وأصبح الميزان التجاري مختلا لفائدة الواردات التي تتزايد قيمتها أمام تناقص حجم وقيمة الصادرات الفلاحية.

فرغم أن المساحة الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 8 مليون هكتار، فالمغرب يستورد معدل 60 في المائة من الحبوب لسد حاجياته الغذائية. لقد أتى مخطط المغرب الأخضر، ليعمق السياسة الطبقية عبر هيمنة الرأسمال المتوحش، حيث خصص 80 في المائة من التمويل لفئة الفلاحين الكبار، بينما لم يخصص إلا 20 في المائة للفلاحين الصغار، الذين يشكلون السواد الأعظم، مع جعلهم تحت تاثير الفلاحين الرأسماليين، الذين سماهم بالمجمعين.

النتيجة الآن هي تنامي ظاهرة الفقر والهشاشة في البادية ونزوح الآلاف من الشباب إلى المدن ومحاولات الهجرة السرية في قوارب الموت التي تحصد العديد من الأرواح سنويا. في المقابل تتوسع المشاريع الفلاحية الرأسمالية، تتمتع ما تبقى من الموارد المائية. خلال هذه السنة، عرفت بعض المناطق الفلاحية، تغلغل المستثمرين الصهاينة وإقامتهم لمشاريع فلاحية موجهة للتصدير والتي تعرف باستهلاكها الكبير للمياه، في إطار التطبيع الذي أقامه النظام المحزني مع الكيان الصهيوني.

هذا الاستنزاف المستمر للأراضي والموارد المائية، سيعمق من الاختلالات البيئية، بحيث أصبحت 95% من مناطق المغرب مهددة بالتصحح حسب الاحصائيات الرسمية، فالتوسع العمراني يستهلك سنويا ما بين 3000 و5000 هكتار من الأراضي الزراعية. كما يتم تسجيل ضياع حوالي 4800 هكتار كل سنة من الغابات. هذه التحولات الخطيرة الناتجة عن تطبيق السياسات النيوليبرالية التي تدمر الإنسان والطبيعة، على حد سواء، تطرح تساؤلات مصيرية حول مستقبل الأجيال الصاعدة. ●

المغربي للشغل. (من بين الشعارات التي كانت ترفع بقوة في تظاهرات فاتح ماي).

إن هذا الصراع ما بين المخزن والبرجوازية الوطنية والصغيرة التي كانت متمركزة في المدن، دفع المخزن إلى استرجاع ما تبقى من أراضي الاستعمار الخاص في بداية السبعينات بعد ما استرجع أراضي الاستعمار الرسمي بعد الحماية. واضطر إلى توزيع جزء صغير من هذه الأراضي على بضع مئات صغار الفلاحين. أما الباقي، فاستفاد منه الملاكون الكبار في البادية وعناصر البرجوازية الصاعدة، بالإضافة إلى كبار الضباط العسكريين، بعد محاولة الانقلابين العسكريين. ما تبقى من الأراضي، استمرت الدولة في تدبيره عن طريق شركتين عموميتين (صوديا وسوجيطا) إلى أن تم تفويته للرأسمال المحلي والأجنبي خلال سنة 2003.



وكاستمرار لتكريس سياسة الاستعمار، وجه المخزن ابتداء من المخطط الخماسي 1968-1972 جل الاستثمارات العمومية نحو بناء السدود وإنشاء وتوسيع الدوائر السقوية. وتبنى فكرة سقي مليون هكتار التي خطط لها الاستعمار منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. ولقد كلفت هذه السياسة إلى حدود سنة 2000 حوالي 40 مليار درهم واليوم يمكن وصف المجال القروي بالمغرب على النحو التالي:

– مناطق سقوية تبلغ مساحتها حوالي 1.5 مليون هكتار (أي 16% من المساحة المزروعة) تنتج 45% من القيمة المضافة الفلاحية في سنة عادية وتصل إلى 70% في سنة جافة وتنتج مجمل الصادرات الفلاحية المغربية.

– مناطق بورية تعتمد على التساقطات المطرية غير المنتظمة، تنتج أساسا الحبوب والقطن بمردودية ضعيفة، تشكل 84% من المساحة المزروعة تساهم ب 55%

حوالي نصف سكان المغرب يتواجدون في البادية، حيث تشكل الفلاحة وتربية المواشي أهم نشاطهم الاقتصادي. فالبادية تشغل 74% من الساكنة النشيطة، ولكن لا تساهم إلا بنسبة تتراوح بين 12% و15% من الناتج الداخلي الخام حسب حجم التساقطات المطرية وانتظامها في السنة.

في الدول الرأسمالية المتطورة لا تتعدى نسبة العاملين في الزراعة 2% إلى 3% من مجموع السكان النشيطين.

إن ارتفاع نسبة القرويين ونسبة العاملين بالقطاع الفلاحي مرده إلى ضعف القطاع الصناعي الذي يمتص الفائض من اليد العاملة القروية كما وقع في الدول الصناعية في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، كذلك ضعف مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام رغم أنه يشغل 39% من مجموع الساكنة النشيطة راجع لضعف إنتاجية هذا القطاع. فمردود الحبوب الذي يعتبر أهم منتج زراعي في المغرب لا يتعدى 14 قنطارا في الهكتار في الوقت الذي يبلغ أزيد من 70 قنطار في الدول المتطورة.

هذا الوضع هو نتيجة للسياسات المتبعة منذ فترة الاستعمار الذي قسم المغرب إلى نافع وغير نافع. فركز على المغرب النافع حيث الأراضي الخصبة ومصادر المياه، حيث استولى عليها المعمرون بعد سلبها من القبائل أصحابها الشرعيين. ولقد مد الاستعمار المغرب النافع بالطرق وقنوات الري وقام ببناء السدود لتوفير المياه ومنح المعمرين القروض والدعم المالي وأدخل زراعات جديدة كالحوامض والبواكر موجهة إلى التصدير نحو فرنسا. وهمش باقي المناطق التي أدخلها في نطاق المغرب غير النافع.

بعد الاستقلال الشكلي، سيحافظ النظام المحزني على نفس السياسات الاستعمارية. فلبسط سيطرته على الأوضاع، اعتمد على الأعيان في البادية نظرا للدور الذي كانوا يلعبونه في مجتمع قروي ما زالت العلاقات القبلية سائدة فيه. كما حافظ على مصالح الاستعمار وخاصة المعمرين الخواص الذين لم يجردهم من أراضيهم. وحتى بعض الأعيان ملاكي الأراضي الكبار المتعاونين مع الاستعمار، تم العفو عنهم في بداية الستينات، مع استرجاعهم لجميع ممتلكاتهم وأصبحوا، إلى جانب أعيان آخرين جدد، القوة التي اعتمد عليها المخزن في مواجهة البرجوازية الوطنية والصغيرة في المدن التي كانت تطالب بإصلاح زراعي وإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين. وإلى حدود نهاية السبعينات كان شعار "الأرض لمن يحرثها" ترفعه كل الأحزاب الوطنية والاتحاد

وإن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة. ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/القروية.

وختاما

لا سيادة غذائية دون الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية ببلادنا: الخبز والزيت والسكر. ولا سياسة فلاحية دون سيادة غذائية. مما يقتضي إعادة النظر في مضامين الاستراتيجية المتبعة لتسير في هذا الاتجاه. والنضال من أجل تقرير مصير الشعب المغربي في غذائه عبر إصلاح زراعي شعبي يضمن الأرض والماء وعوامل الإنتاج للفلاحين الكادحين تحت شعار «الأرض لمن يخدمها» وليس لمن يستنزفها. ●

المرأة الريفية

ضعف التنقيب، الأمية (72.3%)، الشباب (56% ما بين 20 و 30 عاما)، حماية ضعيفة، هشاشة اجتماعية، خضوع... وبالإضافة إلى الانتهاكات المشتركة بين الرجل والمرأة فإن هذه الأخيرة تعاني من المشقة الزائدة، وانعدام الأمن، والترهيب والتحرش الجنسي، وغالبا ما تطرد العاملات الحوامل.

انطلاقا مما سبق يتضح أن السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا والمتجسدة حاليا في السياسات الفلاحية والتنمية بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية، وأن هذه السياسة تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتهم من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة. لقد تأكد اليوم باللموس أن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل حميمي بالحياة والوجود فوق الأرض،

<<< ساعات العمل: 48 ساعة في الأسبوع للعمال الزراعيين، 44 ساعة للعاملين في القطاعات الأخرى، والمغرب لم يصادق على الاتفاقية رقم 1 حول مدة العمل وعلى الاتفاقية رقم 47 التي تحدد مدة العمل الأسبوعية في 40 ساعة.

– ضعف كبير في التصريحات بالعمال الزراعيين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث لا تتعدى نسبتها 20%.

– عدم وجود تدابير الصحة والسلامة (ضعف الحماية من الاستخدام المتزايد للمبيدات) وضعف الأمن في الحقول أو المصانع (استعمال الآلات...).

– حوادث الشغل المتكررة ووسائل النقل غير الآمنة والمهترئة والتي تسفر عن عشرات الضحايا وما حادثة عاملات ضيعة حد البراشوة التي خلفت 14 ضحية من بينها طفلة عمرها 14 سنة إلا أحد أشكال القهر والاستغلال والذي لا يدخله مخطط المغرب الأخضر في حسابه ليفرض حدا أدنى من السلامة للعاملات والعمال باستعمال الإعانات السخية التي يقدمها لكبار المستثمرين في الفلاحة والمسؤولين المباشرين على هذه الوضعية.

الديمقراطية في يوم الأسير: قضية الأسرى إحدى أهم القضايا الوطنية، ولا حرية لشعبنا بدون تحريرهم

الأخيرة التي كان الأسرى يستعدون لها مع بداية شهر رمضان الحالي والتي انتهت بانتصارهم البطولي، لم يكن له أن يتحقق لولا وحدة الحركة الأسيرة والتفاف الشعب الفلسطيني ووقوفه مع الأسرى في معركتهم باعتبارها هي معركة الشعب كله، كما هي معارك الصمود في نابلس وجنين والخليل ورام الله والقدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية وأراضي الـ48 وفي أماكن اللجوء والشتات.

وختمت الجبهة الديمقراطية بيانها داعية كافة المؤسسات الحقوقية المحلية والاقليمية والدولية إلى الضغط على حكومة الاحتلال العنصرية بإلزامها بتطبيق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة بشأن معاملة الأسرى وحقوق الأسير في القانون الدولي والإنساني، وإلى استمرار اليقظة وتعزيز الوحدة الميدانية واستعادة الوحدة الداخلية وإنهاء الإنقسام، واعتبار ما صنعه الأسرى في وحدتهم نموذجاً وطريقاً وحيداً للانتصار في كل المعارك ضد الاحتلال على طريق حرية كل الشعب الفلسطيني.

الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - رام الله: 16 أبريل 2023

أكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيان أصدرته يوم 16 أبريل 2023، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني أن قضية الأسرى تعتبر إحدى أهم القضايا الوطنية، وأهم عناوين الصراع مع العدو المحتل والحكومة الفاشية العنصرية في دولة الاحتلال، وأن لا حرية لشعبنا الفلسطيني بدون تحريرهم، فهم كالشهداء الذين يضحون بحياتهم وحياتهم من أجل أن يتحررو ويحيا شعبنا.

وقالت الجبهة في بيانها إن «استمرار اعتقال حوالي خمسة آلاف أسير فلسطيني من بينهم مئات الأطفال والنساء وأكثر من ألف أسير معتقل إدارياً، وأكثر من 500 أسير محكوماً بالمؤبد، يواجهون ويتحدون قوانين حكومة الإجماع والتمييز العنصري، التي تهدف إلى تقويض إرادتهم، عبر التنكيل بهم، وسن القوانين الجائرة المستعادة من الأقبية المظلمة لعهود الفاشية في أوروبا، ويواجهون محاولات حكومة الاحتلال الانقضاض على منجزات الحركة الأسيرة التي حققوها بالتضحيات الجمة ومئات الأسرى الشهداء والمرضى».

وأضاف البيان أن «المعارك التي يخوضها أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، ومن ضمنها المعركة

في يوم القدس: لأجل مشروع تحرير الأرض والإنسان

لم يعد يوم القدس العالمي يوم للتضامن مع القدس ودعم صمود الفلسطينيين دفاعاً عنها فحسب، في هذا العام عايش الفلسطينيون وأنصار قضيتهم وفي القلب منهم قوى المقاومة التي تنخرط في الاشتباك مع العدو الصهيوني لتحويل مهم، وهو الوحدة بين أركان المقاومة في ساحات الاشتباك، والمضي في مسار واستراتيجية موحدة، ذات هدف واضح ومحدد وهو خلق ظرف ملائم لهزيمة العدو الصهيوني.

إذا كانت وظيفة الجهد والفعل الجماهيري بما فيه يوم القدس العالمي كمحطة سنوية، هو حشد الجهود والموارد والمواقف لدعم القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية القدس، فإن ما تحقق على مستوى حشد المقاومة ووحدتها وتطور أدواتها ومواردها واستراتيجيتها يعزز أهمية السؤال الجماهيري، فاليوم تقف مقاومة عربية موحدة، في موضع الاشتباك مع العدو الصهيوني، والاستعداد لمعركة كبرى معه في مواجهة عدوان صهيوني شبه مؤكد، فإن استنهاض دور الجماهير العربية، والتحامها بحالة المقاومة واستراتيجيتها وقواها، باتت مهمة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، كشرط أساسي لحرمان العدو من "فضاء عربي متعاون" حاول تشكيله بمجموعة الاتفاقيات التطبيعية مع بعض النظم العربية، وإذا كان أقصى خيار لمواجهة العدو وهو الكفاح المسلح والعمل العسكري فاعلاً موحداً، فإن شروط الفعل الجماهيري تبدو مواتية أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً أن خيار التطبيع قد جاء منذ بدايته كتعبير عن استسلام للعدو الصهيوني، ويأس من إمكانية مواجهة هذا العدو، بل وانتقال لفكرة التحالف معه من قبل بعض النظم، وهذا السياق والمنطق برمته قد ثبت عدم واقعيته، ناهيك عن كونه غير أخلاقي ويمثل خرق لكل الخطوط الحمر الهوياتية والسياسية العربية، وتفريط بالأمن القومي العربي المشترك، وبأمن كل قطر عربي لمصلحة العدو الصهيوني.

إن مسار التطبيع والاستسلام يروم لحشد عربي يحالف الكيان الصهيوني ويعادي شعوب المنطقة كافة بما فيها الشعوب في دول الحكومات المطبوعة، فيما يعمل حشد المقاومة ومحورها على استراتيجية حقيقية تحقق نجاحات متعددة في مواجهة هذا العدو، ليسقط حجة استحالة هزيمة هذا العدو، ويؤكد إمكانية تحقيق الانتصار، بممارسات ونماذج فعلية.

قد يكون وقت توجيه الدعوات لحكومات التطبيع لمراجعة حساباتها قد فات، ولكن المؤكد أنه حتى وفقاً للحسابات المصلحية لهذه الحكومات، فإن الوقوف ضد شعوب المنطقة وقوى المقاومة، وتسليم البلاد ومواردها وجغرافيتها كقاعدة للعدوان على الدول والشعوب هو محض انتحار، فهذا بجانب كونه هدر خطير لدماء شعوبنا في معركة تعادي مصالح هذه الشعوب وهويتها وإرادتها ووجودها، فهو بالأساس تخلي عن فرصة تاريخية لمحاصرة الكيان الصهيوني وهزيمته.

أمامنا اليوم فرصة تاريخية، كعرب وكشعوب في هذه المنطقة، لنستعيد رؤيتنا وعملنا وجهدنا المشترك ووحدتنا في سياق فاعل لأجل مستقبل أفضل لنا جميعاً، وبما يضمن الحرية والازدهار والعيش المشترك والتضامن كمحددات أساسية وهوية لهذا المشروع، مشروع المقاومة لأجل الحرية والازدهار واستقلال الشعوب وكرامتها، مشروع تحمي فيه الضفة القدس وتكون بغداد درع لنابلس، وبيروت سيف يدود عن غزة ودمشق.

نحتاج جميعاً كمؤمنين بالحرية والإنسانية والعدالة، لتغذية هذا المشروع وتعميق أبعاده سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، والتأطير والتنظيم لأجل شبكات متصلة تقاوم الغزاة في كل ساحات الفعل وقطاعات العمل، وتنحاز للشعوب، وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مشروع لأوطان حرة عادلة، تتضافر فيما بينها، وتمتد شبكات النضال كنسيج حي يصل بين مجتمعاتها، شعوب متنوعة وموحدة، تعيش جدلها السياسي والإنساني بأرقى طرقه، وتتصطف موحدة في وجه الغزاة والمعتدين، نحمي قدسنا وحرمتنا ومستقبلنا، نكون درع للقدس والوطن والأرض والإنسان.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تبعت مذكرة احتجاج للأمين العام للأمم المتحدة عبر ممثلية الرباط

مسؤولياتها كاملة بخصوص الأسرى والأسيرات فقد قررت السكرتارية الوطنية أن تتوجه إليكم، السيد الأمين العام، بهذه الرسالة، لتعبر لكم عن ما يلي:

أولاً: إن حكومة الكيان الصهيوني مستثناة بشكل غير مقبول من طرف المنتظم الدولي من أية مساءلة عما ترتكبه من جرائم في حق الأسرى والأسيرات

إلى السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة

عن طريق ممثلية الأمم المتحدة بالرباط

الموضوع: طلب تدخل عاجل من أجل حمل الكيان الصهيوني على احترام حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال.

تحية طيبة وبعد؛

يحيي الشعب الفلسطيني، ومعه أحرار وحرائر العالم، اليوم 17 أبريل 2023، يوم الأسيرة الفلسطينية، الذي ظل يعبر من خلاله كل سنة عن المكانة التي يحتلها الأسرى والأسيرات في وجدان المجتمع الفلسطيني، في جميع الأراضي التي يحتلها الاستعمار الصهيوني منذ 1948 كما في مناطق الشتات، عبر مختلف أقطار العالم أجمع؛ وهي المناسبة التي دأبت منظمة التحرير الفلسطينية، على تخليدها كل سنة منذ 1976، اعترافاً للأسرى والأسيرات بأدوارهم/ن في الدفاع عن وطنهم/ن والتشبث بأرضهم/ن.

والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، استحضاراً منها:

للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الأسرى والأسيرات، وما يتهدد حياتهم/ن من مخاطر بسبب ما يتعرضون له من اعتداءات وتهديدات متتالية، وإهمال طبي واعتقال إداري - ضداً على كل القوانين والأعراف الدولية - من طرف المسؤولين في الحكومة الصهيونية الفاشية؛

وتفاعلاً من الجبهة مع الحملات الفلسطينية والدولية لحماية الأسرى والأسيرات؛

ومن أجل مطالبة منظمة الأمم المتحدة بتحمل



يوم الأسير الفلسطيني

وعموم الشعب الفلسطيني؛ وهو ما يتعارض مع ما تنادي به كل المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني والمعنية بحماية الأسرى، وأساساً منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي؛ مما يشجع نظام الأبارتهايد الصهيوني، على التماذي في ارتكاب وتكرار جرائمه.

ثانياً: إن منظمة الأمم المتحدة مدعوة للتعبير بجرأة، عن إدانتها للجرائم بحق الإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني والفصل العنصري بحق الأسرى والأسيرات، والتي تشكل انتهاكاً جسيماً لكل قواعد وأعراف القانون الدولي لحقوق الإنسان، <<<

الحزب الشيوعي السوداني يدعو للحفاظ على وحدة الشعب ووحدة البلاد

نداء إلى الشعب السوداني

الطريق امام التدخلات الخارجية بمصالحهم المختلفة لمساعدة أي من الطرفين.

واجب الساعة الملح والاول هو ايقاف هذه الحرب ونزع فتيلها وإطفاء حرائقها وفتح ممرات امنه تحت اشراف بعثة الامم المتحدة ومشاركة نقابة اطباء السودان والهلال الاحمر ، هذا هو بداية تخفيف اثار الكارثة الانسانية التي تهدد سكان المدن.

وندعوا لاتخاذ الاجراءات القانونية وتقديم المتورطين اشغال نيران الحرب وارتكاب الجرائم والانتهاكات في العاصمة والاقاليم.



اتفاق القوى الوطنية والحيية من لجان المقاومة ونقابات الاطباء وصحفيين ومعلمين ولجان الاضراب ومنظمات المجتمع المدني لاصدار نداءات مشتركة والترتيب لخطوة جماهيرية تملأ الشوارع التي لا تخون في القريب العاجل بهدف وقف الحرب وفرض التراجع على الجنرالات، السير بحزم وشجاعة واقدام نحو رص الصفوف وصياغة برنامج واحد على اساس ما قدمته الاطراف الوطنية والجزرية المختلفة في اسقاط سلطة وتسلط الانقلابيين من جنرالات اللجنة الامنية وانتزاع سلطة الشعب بقيام الحكم المدني الديمقراطي الكامل وهو الهدف الاسمي والمخرج الوحيد والاساسي لبناء السودان الجديد والمستقبل الواعد لبنات وابناء السودان.

المكتب السياسي

الحزب الشيوعي السوداني

17 ابريل 2023م.

في سبيل جعل الهبوط الناعم واقعا على الارض ومن اجل الصراع على السلطة انفجرت الحرب العنيفة والكارثية المتجهة نحو التدويل والتي يتحمل مسؤوليتها قوى الهبوط الناعم بالداخل وتآمر القوى الدولية والاقليمية.

التآمر بهدف الاستيلاء على الارض والموارد والنيل من وحدة الوطن، وعلى الشعب السوداني الحفاظ على لحمته والعض بالنواجذ على وحدة البلاد.

الواجب الاتي امام القوى واصحاب المصلحة بخيار الثورة وتحقيق اهدافها مدعوة لتنظيم قواها لهزيمة التآمر المحاك ضد الوطن وشعب السودان.

تعيش العاصمة وبعض المدن والمناطق يومها الثالث تحت المواجهات والحرب الكارثية والعنيفة للجنرالات والتي روعت البلاد وادخلت الرعب في قلوب الملايين، وتحت لعلعة الرصاص ودوي الدانات يعيش الاطفال والمرضى والجرحى دون علاج ولا عناية طبية ويستشهد المئات من المدنيين والضباط

والعساكر من الطرفين دون سبب واضح غير مطامح جنرالات اللجنة الامنية في السلطة والقوى الخارجية من وراءهم، وهكذا ادخل هؤلاء الجنرالات البلاد في دوامة الحرب بدافع واحد هو الحفاظ على مكاسبهم ومصالح الدول الامبريالية والرجعية العربية الطامعة في ثروات وموارد البلاد هذه المكاسب التي انتزعوها وسرقوها وراكموها عبر سنوات الانقاذ البغيضة التي عاشها السودان.

بدأت الكارثة العنيفة بتبادل التصريحات والتهديدات، ورغم المحاولات اليائسة في اللحظات الاخيرة لدرء خطر الحرب الا ان الجنرالات واستجابة للقوى الاقليمية والدولية بدأوا في حرب بالوكالة على ارض السودان المسالمة والغنية وفشلت كل المحاولات لكلا الطرفين في حسم هذه المعركة حتى الان.

هذا الوضع يؤدي إلى استمرار الحرب وافساح

الحرب الا ان الجنرالات واستجابة للقوى الاقليمية والدولية بدأوا في حرب بالوكالة على ارض السودان المسالمة والغنية وفشلت كل المحاولات لكلا الطرفين في حسم هذه المعركة حتى الان...

كما شدد على أن هذا الوضع يؤدي الى استمرار الحرب وافساح الطريق امام التدخلات الخارجية بمصالحهم المختلفة لمساعدة اي من الطرفين، مستدركاً أن "واجب الساعة الملح والاول هو ايقاف هذه الحرب ونزع فتيلها وإطفاء حرائقها وفتح ممرات آمنه تحت اشراف بعثة الامم المتحدة ومشاركة نقابة اطباء السودان والهلال الاحمر ، هذا هو بداية تخفيف اثار الكارثة الانسانية التي تهدد سكان المدن".

ودعا الشيوعي السوداني كذلك "لاتخاذ الاجراءات القانونية وتقديم المتورطين باشغال نيران الحرب وارتكاب الجرائم والانتهاكات في العاصمة والاقاليم".

وفي ختام نداءه، الذي نورد نصه، دعى الحزب "اتفاق القوى الوطنية والحيية من لجان المقاومة والعساكر الاطباء وصحفيين ومعلمين ولجان الاضراب ومنظمات المجتمع المدني لاصدار نداءات مشتركة والترتيب لخطوة جماهيرية تملأ الشوارع التي لا تخون في القريب العاجل، بهدف وقف الحرب وفرض التراجع على الجنرالات، السير بحزم وشجاعة واقدام نحو رص الصفوف وصياغة برنامج واحد على اساس ما قدمته الاطراف الوطنية والجزرية المختلفة في اسقاط سلطة وتسلط الانقلابيين من جنرالات اللجنة الامنية وانتزاع سلطة الشعب بقيام الحكم المدني الديمقراطي الكامل. وهو الهدف الاسمي والمخرج الوحيد والاساسي لبناء السودان الجديد والمستقبل".

وجّه الحزب الشيوعي السوداني، نداء إلى الشعب السوداني دعا فيه للحفاظ على لحمته والعض بالنواجذ على وحدة البلاد.

وقال المكتب السياسي "إن الحرب العنيفة والكارثية المتجهة انفجرت في سبيل جعل الهبوط الناعم واقعا على الارض ومن اجل الصراع على السلطة، ويتحمل مسؤوليتها قوى الهبوط الناعم بالداخل وتآمر القوى الدولية والاقليمية".

كما أكد الشيوعي السوداني في ندائه على أن واجب القوى واصحاب المصلحة التمسك بخيار الثورة وتحقيق اهدافها، كذلك تنظيم قواها لهزيمة التآمر المحاك ضد الوطن وشعب السودان.

وأضاف النداء: "تعيش العاصمة وبعض المدن والمناطق يومها الثالث تحت المواجهات والحرب الكارثية والعنيفة للجنرالات والتي روعت البلاد وادخلت الرعب في قلوب الملايين، وتحت لعلعة الرصاص ودوي الدانات يعيش الاطفال والمرضى والجرحى دون علاج ولا عناية طبية ويستشهد المئات من المدنيين والضباط والعساكر من الطرفين دون سبب واضح غير مطامح جنرالات اللجنة الامنية في السلطة والقوى الخارجية من وراءهم، وهكذا ادخل هؤلاء الجنرالات البلاد في دوامة الحرب بدافع واحد هو الحفاظ على مكاسبهم ومصالح الدول الامبريالية والرجعية العربية الطامعة في ثروات وموارد البلاد هذه المكاسب التي انتزعوها وسرقوها وراكموها عبر سنوات الانقاذ البغيضة التي عاشها السودان".

وأشار ذات النداء إلى أن "الكارثة العنيفة بدأت بتبادل التصريحات والتهديدات، ورغم المحاولات اليائسة في اللحظات الاخيرة لدرء خطر

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع إذ ترأسكم فهي تسعى وتدعوكم صراحة إلى:

(1) تشكيل لجنة دولية دائمة لتقصي الحقائق وفتح تحقيق عاجل فيما يتعرض له الأسرى والأسيرات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والإعلان عن نتائجها، ومساءلة المسؤولين عن تلك الجرائم المرتكبة بسجون الاحتلال الصهيوني.

(2) التدخل العاجل من أجل إنقاذ حياة الأسير عدنان خضر الذي يوجد في وضعية خطيرة قد تؤدي لوفاته.

(3) وضع حد لسياسة الكيل بمكيالين التي تنهجها منظمة الأمم المتحدة، كلما تعلق الأمر بجرائم الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

وفي انتظار التوصل بما يفيد ذلك، تقبلوا السيد الأمين العام عبارات مشاعرنا الصادقة. ■

سند قانوني أو حقوقي، وتفضحه وتدينه حالة الأسير عدنان خضر الذي يخوض إضراباً لا محدوداً عن الطعام بلغ حتى الآن 71 يوماً، مما بات معه حقه في الحياة مهدداً بشكل جدي يستوجب التدخل العاجل لإنقاذه.

رابعا: إن الحركة الأسيرة بفلسطين المحتلة، تواجه في الآونة الأخيرة جملة من مشاريع القوانين التي يحاول المحتلون الصهاينة الفاشيون تمريرها من خلال الكنيست الصهيوني، والتي كان آخرها مقترح قانون تفصيلي يهدف إلى تضيق الخناق إلى أبعد الحدود على الأسرى في سجون الاحتلال، قدمته عضوة الكنيست شيران هسكيل، وكذلك المساعي الحثيثة والخبيثة للوزير الصهيوني إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي، الذي طالب بتنفيذ قانون الإعدام وقدم مشروعا بذلك للكنيست الصهيوني؛ مشاريع أحبطتها الحركة الأسيرة واستطاعت فرض تجميدها.

السيد الأمين العام؛

<<< والقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 المعنية بحماية أسرى الحرب، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لعام 1984؛ ما يستوجب معه متابعة ومساءلة المسؤولين الصهاينة، وذلك حفاظا من منظمة الأمم المتحدة على ما تبقى لها من مصداقية أمام شعوب دول العالم.

ثالثا: إن حملات القمع والاعتقال الواسعة في صفوف المناهضين للاحتلال العنصري قد ضاعف من عدد الأسرى والأسيرات، حيث يبلغ عددهم 4780 أسيرا بداية العام 2023، من بينهم 29 أسيرة، وحوالي 160 معتقلا إداريا من بينهم أسيرة وخمسة أطفال؛ وهو ما يتطلب منكم بذل أقصى الجهود للإفراج عنهم، خاصة الذين تجاوزوا العقدين من السجن والأطفال، والذين يعانون من الأمراض المزمنة كاسرطان والقصور الكلوي، أو الموجودون في حالة اعتقال إداري؛ وهو الاعتقال الذي يفترق لأي

قضايا النساء كأداة للاعتقال السياسي أسلوب قمع جديد للسلطوية

خديجة رياضي

قضايا الاعتقال السياسي

إن استعمال النساء وقضاياهن كأداة للاعتقال السياسي له أهداف متعددة. نل أبرزها:

- إخضاع الطابع السياسي للاعتقال والمحاكمة من خلال تقديم النشاط والصحفيين كمجرمين أمام الرأي العام، وهذا ما ترده السلطة وممثليها في كل مكان كلما تعالت أصوات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية تطالب بإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين بعد أن انكشفت لعبة المخزن أمامها.

- وتهدف السلطة أيضا إلى متابعة الصحفيين بالقانون الجنائي عوض قانون الصحافة، الذي لم يعد يتضمن عقوبات سالية للحرية منذ وضع مدونة الصحافة سنة 2016. فهدف السلطة إسكات الصحفي وتكسير قلمه، وليس التطبيق المزعوم للقانون.

- ويتم اللجوء لهذه الأساليب الخبيثة أيضا وبالأساس من أجل تلميح سمعة المعتقل السياسي، وإعدامه الرمزي بهدف جعل حد لتأثيره على الرأي العام وجعله منبوذا ومدانا حتى قبل المحاكمة.

- ومن غايات هذه الأساليب كذلك خلق فراغ تام حول المعتقل السياسي، حيث يحرم من أي تضامن أو تعاطف من الحركة الحقوقية الوطنية والدولية. فمن سيجرؤ على التضامن مع متهم بالاغتصاب أو بالتحرش الجنسي. وهو ما تم بعد اعتقال الصحفي توفيق بوعشرين ونجاح آلة التشهير الجهنمية للسلطة في فرض روايتها الرسمية على من صدقها، وترهيب من لم يصدقها، ولم تبق إلا أصوات قليلة هي التي اشتغلت على تأسيس لجنة الحقيقة والعدالة في قضية بوعشرين التي لم تر النور إلا أربعة أشهر بعد اعتقاله. كما انقسم الصف الحقوقي في قضية

سليمان الريسوني بين مشكك ومتحفظ وإن كانوا قلة من جهة، ومن اقتنع أن ما تعرض له سليمان أصبح سياسة ممنهجة للدولة، من جهة أخرى. وهو ما أصبح واضحا بعد اعتقال الصحفي عمر الراضي ثم المعتقل السياسي محمد باعسو.

- ترمي هذه الأساليب الاستبدادية أيضا إلى خلق الرعب في أوساط الصحفيين والنشطاء والمعارضين لأن حياتهم الشخصية قد تكون الوسيلة التي سيضربون بها في حالة ما تشبثوا بحقوقهم وحريرتهم في التعبير عن آرائهم. وهذا ما أدى إلى التراجع الخطير في الوضع السياسي والاختناق الذي يعرفه. هكذا تم الاعتماد على قضايا نبيلة تتعلق بحماية النساء من العنف، وعلى تاريخ طويل من النضال النسائي من أجل كرامة النساء وحريرتهن وسلامتهن البدنية، لخلق أجواء من الرعب والخوف، وهو ما دفع إلى الدفع بالعديد من النشطاء إلى مغادرة ساحة النضال وتليين العديد من الأرقام الجريئة.

التأثير على الرأي العام الدولي هدف أساسي للأساليب الجديدة للقمع

إن استعمال قضايا العنف ضد النساء هو أيضا خطة موجهة للرأي العام العالمي. في محاولة مكررة لاستغلال حركة "أنا أيضا" ("me too") التي انطلقت في أمريكا سنة 2007 لكنها لم تعرف إلا سنة 2017، <<<

الصحافة المستقلة الورقية. وكذلك تقنيات التنصت والتصوير خلسة في الأماكن الخاصة بل وفي البيوت وغرف الفنادق. علما أن وقع هذه الأساليب على النساء هو دوما أكثر إيلاما وعنفا.

هكذا برز استغلال مقيت للنساء وقضاياهن في ملفات القمع السياسي. استغلال لنبل النضال النسائي ضد العنف، واستغلال للتضحيات الكبيرة للحركة النسائية من أجل فضحه وكشف أسبابه ومناهضته. وفي هذا الإطار يتذكر الجميع كيف تم إطلاق محاكمة الصحفي توفيق بوعشرين يوم 8 مارس. اليوم العالمي لحقوق المرأة. والملف لم يكن جاهزا بعد بالمنطق القانوني. كما يتذكر الجميع كيف تم الضغط على العديد من النساء لتقديم شكاياتهن ضده وصلت حد اقتحام بيوتهن لإلتيان بهن بالقوة إلى المحكمة، بل وتنظيم محاكمة سوريلية لإحداهن، وهي عفاف برناني، التي تجرأت وفضحت هذه اللعبة عبر تصريح مصور، حيث تم الحكم عليها بالسجن النافذ في جلسة لم تعط لها الكلمة ولم تعط لدفاعها. مما اضطرها إلى مغادرة وطنها والعيش بعيدا عنه وعن أهلها. تعتبر السلطوية أن النساء فرائس سهلة لهذه الأساليب لأن



الاعتقال السياسي بين الأمس واليوم

قبل الحديث عن استغلال المرأة كوسيلة للاعتقال السياسي من طرف الحاكمين ببلادنا، لا بد في البداية من التذكير أن الاعتقال السياسي من طبيعة النظام السائد بالمغرب لا يفارقه أبدا. فهو أسلوب حكم يعتمد عليه لمواجهة خصومه السياسيين وقمع كل الأصوات التي تعارضه أو تفضحه، أو فقط تطالبه بالتخفيف من جبروته وطغيانه. استمر الاعتقال السياسي في المغرب دون انقطاع، حتى في بعض المراحل - القليلة جدا - التي عرف فيها البلد انفراجا نسبيا تحت ضغط نضال الحركة الديمقراطية أو تحت ضغط السياقات الجيوسياسية عالميا. مثل مرحلة سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية القرن الماضي. أو جهويا في مرحلة انتفاضات الشعوب العربية والمغربية سنة 2011. إذ لم تكن النظام عن ممارسة القمع السياسي وتنظيم المحاكمات الجائرة للمعارضين، لا التزاماته أمام العالم التي ضمنها في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2006، ولا ما وضعه في دستوره الممنوح من فصول تتكلم عن الحقوق والحريات سنة 2011. فخلال المرحلتين وما بينهما وما بعدهما واصلت آلة الاستبداد قمع الأصوات المعارضة، وواصل القضاء مهمة تبييض انتهاكات أجهزة القمع ومحاولة إخفاء الجرائم السياسية التي واكبت الاعتقالات التي تقوم بها، من اختطاف وتعذيب واحتجاز وتزوير للمحاضر.....

استمرار القمع وتجديد الأساليب

إن ما تغير في ممارسة النظام للاعتقال السياسي هي أساليبه التي يجددها حسب السياقات والمستجدات. فهي تأخذ أشكالا جديدة تبرز جبن القائمين بها الذين لا يجروؤن على مواجهة السياسية مع معارضيتهم ومنتقديهم - وكل من تستهدفهم سياستهم القمعية - بأساليب الصراع السياسي التي تمكن من تدافع المشاريع المجتمعية واحترام أسس دولة الحق والقانون. وبتغيير أساليب القمع والاعتقال السياسي تغيرت علاقة المرأة بهذا الأخير. فبينما كنا نتحدث عن المرأة كمتعقلة سياسية، وعن المرأة كأم للمعتقل أو كزوجة أو بنت أو أخت اللواتي يكتوين بالاعتقال السياسي أحيانا أكثر من المعتقل نفسه، فإن اليوم أصبحت النساء ضحايا للاعتقال السياسي من موقع جديد، وهو موقع ضحية الأجهزة القمعية التي تزج بهن كمشتكيات أو شاهدات وهن لا علاقة لهن بالقضية. تقنات السلطة المرأة للمحاكمة بالقوة، وإذا رفضت تحاكم بدورها بالسجن. فقد أصبح الصحفيون والنشطاء والمعارضون السياسيون يحاكمون بتهم الحق العام وتلفق لهم تهم بمضامين أخلاقية، أغلبها لها علاقة بالعنف الجنسي، والعنف ضد النساء أساسا. فقد توبع الصحفيون والمعارضون بتهم الزنا والخيانة الزوجية والاغتصاب والتحرش الجنسي وهتك العرض والاتجار بالبشر... إضافة طبعا لتهم أخرى مثل العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج وغسيل الأموال وكذلك ب"تهمة الإجهاض" بالنسبة للصحفية هاجر الريسوني...

ترمي هذه الأساليب الاستبدادية أيضا إلى خلق الرعب في أوساط الصحفيين والنشطاء والمعارضين لأن حياتهم الشخصية قد تكون الوسيلة التي سيضربون بها في حالة ما تشبثوا بحقوقهم وحريرتهم في التعبير عن آرائهم. وهذا ما أدى إلى التراجع الخطير في الوضع السياسي والاختناق الذي يعرفه.

التكنولوجيا الحديثة في خدمة القمع والترهيب

لقد تم اللجوء لهذه الأساليب الجديدة للقمع بالموازاة مع تطوير ترسانة أخرى من الوسائل لا تقل خطورة وخروجا عن القانون، وهي ما بات يعرف بصحافة التشهير التي ملأت الساحة الإعلامية خاصة بعد أن تم القضاء على

المجتمع الذكوري يكون لهن دوما بالمرصاد. فأن تتعرض امرأة للتشهير بحياتها الخاصة له وقع أشد تأثيرا وأكثر إيلاما من وقع ذلك على الرجل. لأن الذكورية هنا تتحالف مع الاستبداد، فهما وجهان لعملة واحدة.

الأهداف المتوخاة من استغلال النساء في

في تعدد القطبية على أرض السودان

الحبيب التيتي

المتصارعين على زعامة المنظومة الراسمالية العالمية أي بين الولايات المتحدة الداعمة للبرهان وروسيا الداعمة لحميدتي.

ما هو موقف القوى الثورية على الصعيد الإفريقي او العالمي؟ كيف نحدد الجهة التي يجب ان نقف الى جانبها؟ اترك الجواب الى الذين يعتبرون ان الصراع على القطبية اليوم هو صراع بين قوى تقدمية بزعامة روسيا وبين قوى رجعية بزعامة امريكا ليحددوا ويقدموا تبريرا ينع الشعب السوداني.

أما بالنسبة للذين يعتبرون الصراع الأمريكي الروسي هو صراع لاقتسام النفوذ في أفريقيا وغيرها وان القطبية الحقيقية هي تلك التي تحصل بين الدول الامبريالية بمختلف تناقضاتها الداخلية وذلك أمر لا بد من الاستفادة منه وبين القوى الثورية المناهضة لانجاز الثورة الاشتراكية في المركز او الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في الأطراف وهذا القطب يوجد اليوم في الكمون وليس متحققا ولا ناجزا لكنه في طريق الولادة. عند أصحاب هذا الرأي يكون الموقف من الطرفين المتصارعين في السودان هما طرفين عدوين للثورة السودانية ويجب النضال من اجل هزمهما معا. ولذلك يجب مناداة الشعب أن يعزلهما ولا ينجر إلى احدهما مهما كانت الظروف.

حالة السودان توضح طبيعة صراع الزعامات الامبريالية ومن يريد ان يبني موقفا نظريا وسياسيا حولها عليه أن يأخذها كحالة حقيقية عليه ان يتخذ موقفا مبدئيا من نضالات الشعب السوداني ومن طبيعة الثورة وقيادتها.

وفي تصريحات للصحيفة، رفض حميدتي وصف الجنجويد قائلا: "الجنجويد هو من يقتل الناس ويسرقهم.. هذه دعاية من المعارضة".

وبأكثر من 70 ألف مقاتل حاربوا في مناطق عدة بالسودان، وضمن التحالف السعودي في اليمن، أصبح الرجل غنيا، بمناجم ذهب وشركات إنشاءات، وحتى شركة لتأجير سيارات ليموزين، وطاف القرن الإفريقي والشرق الأوسط والتقى مع القادة هناك، وطور علاقات جيدة مع روسيا.

في التعليق

منذ الامس السبت 15 ابريل 2023 اندلع صراع عسكري بين الجيش السوداني بقيادة البرهان وبين ميليشيات الدعم السريع الجنجويد بقيادة حميدتي. هذا الصراع يكتسي طابعا دوليا يجد فيه الطرفان دعما من القطبين



في الخبر
نشر موقع القدس العربي مقالة إخبارية بعنوان

صراع البرهان وحميدتي يؤكد أن عهد البشير لم ينته وسيزيد التنافس الأمريكي-الروسي.

اقتطف منه هذه الفقرة حول من هو حميدتي ومن هم حلفاؤه على الصعيد الدولي؟

خلال العقدين الماضيين، راكم حميدتي ثروة وسلطات منحتة القدرة للوصول إلى مركز السلطة في السودان، كما حوّل سقوط راعيه البشير إلى فرصة له، وتخلّى عن سيده. وفي العام الماضي، أعاد تشكيل صورته كرجل ديمقراطي يرغب بقيادة السودان، مع أنه تحالف مع روسيا وشركة فاغنر التي يقوم مرتزقتها بحراسة مناجم الذهب، وقدمت المعدات العسكرية لقواته.

وواجه حميدتي أقسى لحظاته يوم السبت، عندما اشتبكت قواته مع الجيش، واتهمه البرهان بالمجرم والقاتل والسارق الذي دمر السودان. ولكن ما جرى بين الرجلين هو تذكير بأن قادة الجيش الذين استفادوا وانتعشوا داخل نظام البشير، لا يزالون يتصارعون فيما بينهم للسيطرة على البلد.

وأشارت الصحيفة إلى أن حميدتي شدّب تجربته من خلال إقليم دارفور الذي ارتكبت فيه مجازر، وكان قادرا على سحق جماعات التمرد ونال الحظوة عند البشير. وبعد 2019، اتهمت قواته بقتل المتظاهرين المعتصمين أمام مقرات الجيش، وهو ما ينفيه.

في 19 يناير الماضي، بخصوص حرية الصحافة بالمغرب الذي طالب المغرب بالكف عن الإساءة إلى قضايا النساء بحكم ما عرفته محاكمات الصحفيين من تهمة تتعلق بالعنف ضد النساء وعدم تمتيعهم بمحاكمات عادلة.

الوضع الحالي

من المعروف أن الصحفيين المعتقلين بهذه الأساليب الجديدة للقمع، التي تستغل فيها النساء، لازالوا داخل السجون. لكن الآن العالم بأسره يعرف أنهم معتقلون تعسفا. ونحن نعرف أن إطلاق سراحهم يتوقف على صمودهم أولا وصمود عائلاتهم، وأيضا على قدرة القوى المناهضة للاستبداد والفساد على تغيير موازين القوى بالنضال الوحدوي كما تم في 2011 عندما تمكنت حركة 20 فبراير من فتح أبواب السجون ليغادرها عشرات المعتقلين السياسيين والمعتقلين تعسفا لأسباب سياسية.

ويفرض الوضع الحالي أيضا على الحركة النسائية والحقوقية حماية النضال النسائي من التميع والاستخدام الرجعي والانتهازي الذي يتعرض له من طرف النظام. كما يستوجب هذا الوضع الجديد الاشتغال من أجل أن يعتبر هذا الإقحام لقضايا النساء في ملفات القمع السياسي كحطب للمحاكمات التي تعرفها - وتلك الأضرار الوخيمة التي نتجت عنها للعديد من النساء اللواتي تم اقتيادهن بالقوة لقاعات المحكمة، واللواتي قلبت حياتهن رأسا على عقب - أن يعتبر كل هذا عنفا مبنيا على النوع يستهدف النساء ويتسبب في أضرار بليغة لنضالهن من أجل الكرامة والحرية.

الرباط، في 14 أبريل 2023

السلطة في تحييد حركة حقوق الإنسان في ملف الصحفي بوعشرين باستعمال روايتها بخصوص تهمة الاغتصاب والتحرش والاتجار بالبشر، لم يكن الأمر كذلك بخصوص تهمة الإجهاد والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج التي وجهت للصحفية هاجر الريسوني، لكون تلك الأفعال تدخل ضمن الحقوق الفردية للمواطنات والمواطنين في منظومة حقوق الإنسان الكونية. وبذلك حظيت الصحفية هاجر الريسوني بتعاطف كبير وتضامن واسع من مختلف التنظيمات النسائية والحقوقية، وطنيا ودوليا مما جعلها إسمها يوضع ضمن العشرة صحفيين الأوائل ضحايا القمع في العالم تلك السنة. وهو ما فرض على النظام إطلاق سراحها بعد أن فهم أن سلاحه غير فعال ولم يؤت أكله كما كان الأمر بالنسبة للتهمة الموجهة لتوفيق بوعشرين.

إلا أن هذه الأخيرة أيضا لم تعد تقنع أحدا. فقد انفضحت كل الأساليب الجديدة التي استعملت لقمع الأصوات المنتقدة. فقد اقتنع ذلك الرأي العام الدولي الذي شكل الهدف الرئيسي للنظام قصد السيطرة عليه وإقناعه بحقيقة التهم الملققة بأن النساء استعملن في هذه القضايا استعمالا سياسيا. هكذا نقرأ في بيانات مختلف التنظيمات الحقوقية العالمية عبارات الإدانة لهذه الأساليب الجديدة للقمع، وتستنكر بصريح العبارة التهم الجنسية الملققة للصحفيين وتدعو للإفراج عنهم، كما جاء على لسان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي تضم ما يقارب من 200 تنظيما حقوقيا عبر العالم، في بيانها الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة لاعتقال الصحفي توفيق بوعشرين، والذي أشار لمختلف الصحفيين المعتقلين بنفس التهم وكل ضحايا المحاكمات غير العادلة بالمغرب. كما ذهب في نفس الاتجاه وبنفس الوضوح، المقرر الأخير الذي صوت عليه البرلمان الأوروبي

<<< حيث انتشرت في بلدان أخرى بأوروبا، وتصبو إلى تشجيع النساء ضحايا العنف على فضح المعتدين عليهن خلال فترة ما من حياتهن. لقد حاولت السلطة استقطاب تعاطف الرأي العام الدولي المساند لقضايا النساء ليتبنى أطروحاته. لكنه فشل منذ البداية لأن ذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر الحركة النسائية المغربية التي تعد المصدر الموثوق بالنسبة لتلك الفئة من الرأي العام العالمي. بينما الحركة النسائية المغربية، وهي مسألة تحسب لها وتسجل ضمن مواقفها النبيلة، تعاملت بنضج وحكمة، وعبرت عن وعي كبير باللعبة التي تلعبها السلطة حينما تبين حجم الانتهاكات التي مارستها ضد الصحفيين والخروقات الفظيعة لمعايير المحاكمة العادلة التي عرفتها محاكمتهم. وهذا ما أكده فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي تدارس ملف كل من الصحفي توفيق بوعشرين والصحفي سليمان الريسوني وأصدر قراره بكون كل منهما معتقل تعسفا، وأنه لم يحظ بمحاكمة عادلة، وأن سبب اعتقاله هو عمله الصحفي وأن الدولة المغربية يجب أن تطلق سراحه وتعوضه تعويضا عادلا. وتم ذلك في دورة نونبر 2018 بالنسبة لبوعشرين، وفي دورة مارس. أبريل 2022 بالنسبة لسليمان.

هل تم تحقيق هذه الأهداف المتوخاة من طرف النظام؟

تنقسم تهمة الحق العام التي استعملتها السلطة للزج بالنشطاء والصحفيين في السجون إلى نوعين بناء على طبيعة الفعل المجرم في التشريع المغربي وموقعه في منظومة حقوق الإنسان الكونية. فبينما نجحت



أجرى موقع ALIMENTERRE مقابلة مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء (2008-2014). البروفيسور أوليفييه دي شوتر Olivier de Schutter، حول الاتفاقيات التجارية ومدى احترام الحق في الغذاء، تحت عنوان: "يجب أن تحترم الاتفاقيات التجارية الحق في الغذاء".

والبروفيسور أوليفييه دي شوتر خبير في القانون الدولي، ويدرس في جامعة لوفان في بلجيكا. تقلد مناصب عدة بالأمم المتحدة منها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء ما بين 2008 و2014، وأخرها عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنفس الهيئة الأممية، وله أزيد من 20 مؤلفاً وأكثر من 200 مقالة علمية.

ونظراً لأهمية هذا الحوار، كوجهة نظراً مسؤول أممي، ندرجه في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي ترجمة له،

يجب أن تحترم الاتفاقيات التجارية الحق في الغذاء

هذه الدراسات علناً.

- تذهب الاتفاقيات التجارية الثنائية إلى أبعد بكثير من الاتفاقيات المتعددة الأطراف. كيف تهدد مثل هذه الاتفاقيات بشكل خاص الحق في الغذاء؟

تكون البلدان الصغيرة والفقيرة في موقف ضعيف للغاية عند التفاوض الثنائي، لأنها تعتمد، عكس الدول الغنية والمتقدمة، بشكل أكبر على شركائها التجاريين الكبار. لذلك، غالباً ما تكون اتفاقيات التجارة الحرة غير مواتية للاقتصادات الأضعف، حيث تتجاوز هذه الاتفاقيات قواعد منظمة التجارة العالمية. فهي تؤدي، على سبيل المثال، إلى عدم القدرة على زيادة وضع التعريف الجمركي إلى مستوى معين. تذهب الأحكام المتعلقة بحماية الممتلكات والاستثمارات أو في مجال الخدمات إلى أبعد من تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. فيما يتعلق بالحق في الغذاء، يجدر التساؤل عما إذا كان الاتفاق يؤدي إلى تدهور الوضع، ولا سيما انخفاض دخل السكان الأكثر ضعفاً. وبالتالي، من الضروري إجراء دراسات شفافة لقياس تأثير اتفاقية التجارة على حقوق الإنسان، ويجب مناقشة نتائج

- البروفيسور دي شوتر، لقد أوصلك تعيينك الأول كمقرر خاص للأمم المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية. لماذا نعطي أهمية كبيرة لقضايا السياسة التجارية؟

مهمتي في يونيو 2008 في منظمة التجارة العالمية كان هدفها المساهمة في المناقشات الجارية حول تحرير العلاقات التجارية. هل استمرار هذا التحرير أمر مرغوب فيه حقاً؟ وبشكل ملموس، كان الأمر يتعلق بالنظر في آثار التجارة الحرة في الماضي على الزراعة وما هي أوجه الترابط بين العلاقات التجارية والحق في الغذاء الكافي. لقد كنت قلقاً بشأن حقيقة أن الأولوية أعطيت لمناقشة المؤشرات الاقتصادية، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو عائدات التصدير، وأن القضايا الأخرى لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه.

كنت قلقاً بشكل خاص لأننا لا نفكر بما فيه الكفاية بشأن من هم الرابحون ومن هم الخاسرون من التحرير داخل مختلف البلدان.

- هل تعتبر أن الدول المتقدمة ملزمة بمنح الحق في الغذاء للدول النامية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي وسائل الوفاء بهذا الالتزام؟

يجب على البلدان المتقدمة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان ألا تأتي زيادة التحرير على حساب أفقر البلدان. لا يتعلق الأمر فقط بحماية الأسواق المحلية من منتجات الاستيراد المدعومة. يجب أن تتاح لأفقر البلدان الفرصة لتطوير قطاعيها الصناعي والخدمي لاستيعاب بعض العمالة الزائدة، يجب إعطاء الأسواق المحلية الفرصة لتطوير وتشجيع التبادل فيما بين بلدان الجنوب من أجل إعطاء وزن معين للاقتصادات الإقليمية لهذه البلدان.

- كثيراً ما يقال أن اتفاقيات التجارة الحرة لها تأثير إيجابي شامل على حقوق الإنسان وأن انتهاكات حقوق الإنسان العابرة لا تبرر رفض اتفاقية التجارة. ماذا تظنون؟

يجب أن يشجع السلوك الذي يحترم حقوق الإنسان على بعض الشكوك في مواجهة مثل هذه الحجج. إن التوصل إلى حل وسط على حساب حقوق الإنسان للأقلية باسم استفادة الأغلبية أمر غير مقبول. يجب أن يظل دعم شرائح السكان الأشد فقراً وضعفاً أولوية. يجب حماية هذه الطبقات الاجتماعية بسياسة إعادة توزيع مناسبة، على سبيل المثال من خلال إنشاء شبكة أمان أو ضمان اجتماعي.

- ما الذي تتوقعه، إذن، من دول مثل سويسرا، عندما تتفاوض سلطاتها على اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان النامية؟

يمكن أن تكون التجارة أداة للتنمية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا فقط "من الآثار الجانبية". على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون مسألة الرغبة في أن تكون كذلك والتنمؤ بها. لذلك تحتاج الاتفاقيات التجارية إلى التخطيط بعناية حتى يتم تكييفها مع احتياجات البلدان النامية. هذا هو السبب في أن العديد من المنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تدعو إلى ضرورة أن تسبق اتفاقيات التجارة والاستثمار تقييمات الأثر على حقوق الإنسان. يجب أن تكون اتفاقيات التجارة الحرة وسيلة وليس غاية! - للتقدم على طريق التنمية، والتي تعرف باسم تنمية الرفاه الضدي.

ترجمه العربي بوحميدي



- وصلت جولة الدوحة إلى طريق مسدود وأحد الأسباب الرئيسية لهذا المأزق هو الجدل الدائر حول ((آليات الحماية الخاصة)). الآليات التي ستسمح لدول الجنوب بحماية قطاعها الزراعي من استيراد المنتجات الغذائية الرخيصة. ما هو الدور الذي يلعبه الحق في الغذاء في هذه القضية؟

في الثمانينيات من القرن الماضي، اضطرت البلدان النامية إلى فتح أسواقها أمام السلع المستوردة. وفي الوقت نفسه، تم تشجيعهم على التخصص في تصدير السلع الاستوائية (مثل الفول السوداني...)، التي كان من المتوقع أن يتمتعوا بمزايا نسبية فيها. كانت نتيجة هذه السياسة، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، هي إغراقها بالمنتجات الغذائية الرخيصة التي تدعمها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. المنتجين المحليين كانوا ضحية بحيث لا يمكنهم مواجهة مثل هذه المنافسة. بعد ذلك، ركزت الاستثمارات على القطاعات التي يحتمل أن تدر أرباحاً، مثل إنتاج السلع المعدة للتصدير، مثل الكاجو أو التبغ أو القهوة... وقد أدت هذه الممارسات قصيرة النظر إلى فقر مدقع، لا سيما في الرييف، وتسببت في نزوح جماعي من الأرياف، وأدت في بعض الأحيان إلى مجاعة مستوطنة.

لقد كان تخفيض رسوم الاستيراد في البلدان الفقيرة وعدم قدرتها على دعم صغار الفلاحين من المكونات الرئيسية لهذه الكارثة. ولهذا السبب أنا مقتنع بأن هذه البلدان يجب أن تكون قادرة على حماية قطاعها الزراعي. لأنه في الرييف يعيش أفقر الناس. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في الزراعة هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر.

تحتاج الاتفاقيات التجارية إلى التخطيط بعناية حتى يتم تكييفها مع احتياجات البلدان النامية. هذا هو السبب في أن العديد من المنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تدعو إلى ضرورة أن تسبق اتفاقيات التجارة والاستثمار تقييمات الأثر على حقوق الإنسان.

من وحي الأحداث

المجلس الوطني للصحافة
تلك الشجرة التي تخفي الغابة

التيبي الحبيب

اترك الكذاب حتى ينسى ثم القي عليه سؤالك لتفضح حقيقته؛ هذه هي حال الدولة البوليسية ببلادنا. اتركها حتى تنسى دستورها ثم أسأله عن مضامينه. كان دستور 2011 محشوا بالكلام عن الحقوق وعن التزامات الدولة، لكن عندما تطلب الأمر تنزيل تلك الفصول في آليات المجالس العليا، اتضح أن طبيعة الدستور ليست إلا طبيعة استبدادية مغلقة بكثير من الضجيج عن الحقوق. ما يقع في مجال تنزيل حرية التعبير وعن استقلال الصحافة والإعلام وجعلها سلطة رابعة لا يتعدى الكلام الفارغ. إن المضمون الحقيقي هو ما يطبق على أرض الواقع، بدءا من اعتقال الصحفيين بتلفيق تهم مشينة، لا تمت بصلة إلى العمل الصحفي وحتى لا يقال عن الدولة استبدادية ضد حرية التعبير، وانتهاء من حرمان القطاع من تنظيماته الذاتية المستقلة عن الدولة بما فيها نقاباتهم كما هي الحالة اليوم في إسناد مسؤولية تسيير المجلس الوطني للصحافة إلى لجنة مفروضة خارج إرادة المكونات لهذا الجسم المهني.

إن هدف الدولة الغير معلن، هو ضرب استقلالية العمل الصحفي والتخلص من التنظيمات الذاتية المؤطرة للصحافيين وبقية المشتغلين في القطاع، وإلحاقهم بدواليب الدولة وتحويل هذه التنظيمات الذاتية المستقلة إلى مواقع مشبوهة للريخ والانتفاع الشخصي.

إن ما يعيشه قطاع الصحافة من تردّي وتفشي التسبب، ليس إلا جزء من وضعية عامة تعرفها القطاعات الحيوية بالبلاد. لذلك سيكون من الوهم الاعتقاد بإمكانية إصلاح هذه الأوضاع بالإجراءات الجزئية والمعزولة عن بقية الأوضاع في المجالات الأخرى. لن تنفع سياسة الترقيع، لأن الأزمة شاملة ومستفحلة، والمسؤوليات مشتتة وغير قابلة للمحاسبة؛ إن المنتفعين يتحركون كأعضاء لمنظومة متماسكة ومتضامنة فيما بين أعضائها.

إن مدخل الحل سياسي، تحكمه بوصلة الانحياز إلى مصالح الجماهير الشعبية الواسعة وفي طليعتها العمال والفلاحين المسحوقين وكادحي المدن. لقد تأكد بما لا يقبل الشك بأن جميع السياسات والاختيارات المطبقة إلى حد الساعة، هي المسؤولة عن هذا التسبب، وعلى تحويل قطاع الصحافة إلى وكر المحسوبية وتوزيع الريخ، وخدمة المصالح الضئيلة الضيقة ضدا على مصالح القواعد المتضررة.

موسم تقتيل العاملات والعمال الزراعيين

سير/شغل خطيرة في الطريق من العمل بمنطقة "آيت علي مزالط" على الطريق الرابطة بين إغرم العلام وأولاد يعيش بجماعة كطاية، إقليم بني ملال، تتمثل في اصطدام عنيف بين عربتين "02 بيكوبات" لنقل عاملات وعمال الزراعة (لا معطيات عن عدد العاملات والعمال على متن العربتين)، ما تسبب في وفاة عاملة على الفور متأثرة بجروح غائرة في رأسها، وإصابات متفاوتة الخطورة لباقي العاملات والعمال.

تم نقل الإصابات البليغة إلى المستشفى الجهوي في بني ملال، وباقي المصابين إلى مستشفى قصبية تادلة. العاملة المتوفاة متزوجة، خلفت وراءها رضية حديثة الولادة لم يمر على وضعها سوى أربعة أسابيع، حيث نجت الطفلة من موت محقق؛ إنها لمأساة حقا. أين الحق في إجازة الأمومة (100 يوم أو 14 أسبوعا).

- ويوم الجمعة 07 أبريل 2023، حوالي الساعة السادسة مساء، حصلت حادثة سير خطيرة بدوار إحشاش بجماعة سيدي بيبي، إقليم اشتوكة آيت باها بين سيارة خفيفة وحافلة نقل مزدوج "ميني باص" لنقل عاملات وعمال زراعة وعلى متنها 16 عامل(ة). مما أدى إلى إرسال أزيد من 14 جريحا صوب مستعجلات المستشفى الإقليمي المختار السوسي ببيوكري في حالات متفاوتة الخطورة. فيما تم نقل آخرين للمستشفى الجهوي الحسن الثاني



بأكادير لخطورة إصاباتهم.
- ويوم الخميس 30 مارس 2023 صباحا وقعت حادثة سير/شغل في الطريق إلى العمل في منطقة الخميس ايت عميرة: "المنطقة السقوية"، المعروفة ب"طريق البراج" بسبب اصطدام البيكوب التي تقل العاملات والعمال وسيارة نتج عنها إصابة حوالي 25 عامل(ة) استدعت نقلهم للمستشفى الاقليمي ببيوكري.

- فاجعة يوم الأربعاء 29 مارس 2023، التي نتج عنها وفاة حوالي احدى عشرة (11) عامل(ة) زراعة على الأقل، فيما أصيب باقي العاملات والعمال، من بينهم ما لا يقل عن عشرة (10) إصابات بليغة، وذلك نتيجة حادثة سير خطيرة لعربة نقل العاملات العمال "سطايفط" كانت محملة بأكثر من 35 شخصا (عوض اثني عشر (12) شخص حسب القانون المصرح به)، قبل أذان المغرب بجماعة البراشوة، إقليم الخميسات، خلال عودتهم من ضيعة إلى محل إقامتهم.

مقتطف من تقرير مرصد حوادث الشغل

مرة أخرى حادثة شغل على الطريق خطيرة تعرض لها عاملات الزراعة وعمالها؛ انقلاب عربة "بيكوب" قرب مدينة الكارة، إقليم برشيد وعلى متنها عاملات وعمال زراعة. إنه حقا لفصل رعب تعيشه عاملات الزراعة وعمالها في الطريق من وإلى العمل.

سبع حوادث منذ بداية ربيع 2023؛ من يجب أن يتدخل لوقف المذبحة ؟

تقديم :

هل الربيع، ونضجت الغلال في الضيعات والحقول، واشتد لهيب أسعارها في الأسواق، داخل البلاد وخارجها، فهرج أرباب الضيعات لجنيها، يكسبون العاملات والعمال في عربات نقل : "شاحنات"، "بيكوبات"، "سطايفط"، "حافلات" (لأن الأصح خرده حافلات)، متهاككة وغير صالحة لنقل البشر.

فصارت تنقلب هنا وهناك، مخلفة قتلى وجرحى ومعتوبين؛ وحصلت منذ بداية ربيع 2023 سبع (07) حوادث سير-شغل، نتج عنها ما لا يقل عن 13 حالة وفاة وعشرات الإصابات (حصيلة مؤقتة).

فتكشفت ظروف العمل القاسية والمصائب الملازمة لنظام الاستغلال الرأسمالي؛ نظام يسحق العاملات والعمال دون رحمة ولا شفقة ليجعل منهم ذهبا وفضة، يصبها في أرصدة أرباب العمل "طبقة البورجوازيين".

في تفاصيل حادثة اليوم:
تفاصيل أولية وحصيلة مؤقتة.

اليوم الثلاثاء 17 أبريل 2023، بعد الظهر، انقلبت عربة "بيكوب" لنقل عاملات وعمال زراعة (لا معطيات عن عدد العاملات والعمال على متن العربة) على الطريق الإقليمية رقم p3606 الرابطة بين مدينة الكارة ومدينة سطات على بعد كيلومترين من مدينة الكارة، إقليم برشيد، جهة الدار البيضاء سطات؛ نتج عنها وفاة عاملة وإصابة عدة عاملات أخريات بجروح خطيرة (حصيلة مؤقتة).... للأسف، لا معطيات أخرى لحد الآن عن عدد العاملات والعمال

على متن العربة "بيكوب"، وهل هناك اكتظاظ على متن المركبة أم لا؟ هل العربة "البيكوب" مجهزة لنقل العاملات والعمال أم لا؟ وهل تم إسعاف الضحايا بالسرعة والكيفية المطلوبتين أم لا؟...، تبقى الإحاطة بالأسباب المباشرة للحادثة غير تامة...

تذكير بحوادث سابقة

- يوم الجمعة 14 أبريل 2023، صباحا، انقلبت عربة "شاحنة" لنقل عاملات وعمال زراعة (لا معطيات عن عدد العاملات والعمال على متن العربة) على الطريق الوطنية رقم 1 بدوار السوالم بجماعة خميس أيت عميرة، إقليم اشتوكة آيت باها، جهة سوس ماسة؛ نتج عن الحادثة حوالي 10 إصابات ...

- كما انقلبت يوم الخميس 13 أبريل 2023، عربة "بيكوب" كانت تنقل عاملات وعمال زراعة (لا معطيات عن عدد العاملات والعمال على متن العربة) بالقرب من مدارة لمصورراسو إقليم الجديدة. خلف الحادث إصابات خطيرة وقد تكون هناك وفيات.

- ويوم الأحد 09 أبريل 2023، عصرا، حصلت حادثة